

أبشع استغلال للإسلام في التاريخ الحديث رجل الدين التركي غير المتعلم فتح الله كولن



مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

نايمخن

كانون الثاني ٢٠٢١

"الإسلام ممارسة مستمرة، يجعل المؤمنون به دائما في رعب
من الله، وتكون العقليات والثقافات والتقاليد والقوميات وفقا
لتعاليمها، التي لا تخضع للعقل والعدالة"

محتويات

١	الامبراطورية الكونية المنحرفة لفتح الله كولن
١٦	الخطب لفتح الله كولن
٣٣	المنظمة التنين والجرائم المرتكبة
٣٣	• ثروات وممتلكات كولن
٣٩	• مدى توغل كولن في مؤسسات الدولة
٤٣	• الجرائم والمؤامرات السياسية لفتح الله كولن
٤٤	١. كولن يتغلب على العقبات ويواصل في التقدم
٤٤	أ. فضيحة الكيس المخفي
	ب. مراسم دينية إسلامية في مقر دار العلمانية للجمهورية
٤٥	التركية
٤٨	٢. كولن يتغلب على الأجهزة الأمنية للدولة التركية
٥٠	٣. جرائم القتل
٥٦	أ. اختفاء جوزت صوي صال
٥٧	ب. ب. اغتيال نجيب حلميت اوغلو

الامبراطورية الكونية المنحرفة لفتح الله كولن رجل الدين الاسلامي الذي لم يدرس المرحلة الابتدائية

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بدأت تتوارد في أحاديث المجتمع التركي حركة رجل الدين الاسلامي فتح الله كولن من حيث الانتشار المستديم في وسط ديني محدود ومثقف ومن حيث التوجس في الوسط الليبرالي والعلماني من توسع حركته وانتشار ونفوذها لمؤسسات الدولة.

كأي رجل ديني إسلامي طموح يسعى لتحقيق مبادئ الدين الاسلامي لم يتوقف فتح كولن منذ شبابه من تنظيم وتوجيه محيطه الذي تواجد فيه، ويفضل نشوته في بيئة دينية تتكاثر فيها الفرق الدينية الصوفية المتطرفة ويفضل استغلال وظيفته في المؤسسات الدينية للدولة.

ان الدين الاسلامي يحتم على كل مسلم بالعمل على تطبيق التعاليم والشريعة الاسلامية وادارة الدولة حسب المبادئ الاسلامية ووجوب القيادة الاسلامية للمسلمين والعمل على نشر الاسلام بكل الوسائل. وطبقت هذه المبادئ الدينية الإسلامية طيلة التاريخ الإسلامي ومازالت تطبق اليوم في الدول التي تدار من قبل الحكومات الدينية.

عوامل عديدة ساعدت كولن في تطوير حركته الدينية وفي مقدمتها العفوية والارتباط الروحي العميق بالإسلام والاتكالية التي تتصف بها معظم الثقافات الاسلامية الغير العربية، والتي تتواجد بقوة أكبر في المجتمع التركي لحمله راية الاسلام لقرون عديدة.

عاش كولن شبابه في اوج الصراع الدموي بين اليمين (الديني القومي) واليسار (الاشتراكي الشيوعي) التركي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، الذي كان

انعكاسا عمليا للحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعية والاشتراكية من جهة والرأسمالية الديمقراطية من جهة اخرى.

كما يتصف المجتمع التركي بخصوصية فريدة في قابليته على التضامن والتعاون مما يساعده في تشكيل فرق وجماعات ومنظمات المجتمع المدني بسهولة. ولهذا نجد بان انتشار منظمات المجتمع المدني في تركيا وعند الاترك المغتربين واسعة الى درجة كبيرة جدا إذا ما قورن بالمجتمع العربي والفارسي.

مع تطور العلوم في الغرب وبالأخص العلوم السياسية والإدارية والتشريعية ازداد العمل على ابعاد الدين عن الدولة وتم الفصل بينهما كلياً مع تبني التعاليم الديمقراطية.

بحكم تعاليم الدين الإسلامي التي تتعارض وبشدة مع العديد من الاسس الديمقراطية كان تبني قواعدها غير واردة من قبل الامبراطورية العثمانية، اذ ان الاسلام تتدخل في جميع مجالات الحياة وتحتّم على الدولة وعلى الفرد بالتمسك وتطبيق وارساء تعاليم وشرائع الدين، ولكون التعاليم الاسلامية صادرة مباشرة وبشكل أوامر من الرب يجعل من غير الممكن تغييرها.

شرعت الامبراطورية العثمانية في تبني بعض القوانين الديمقراطية ومنذ بدايات القرن التاسع عشر وكانت جميعها اجبارية وجاءت للتصدي على المشاكل الداخلية والخارجية التي برزت نتيجة انتشار الديمقراطية في الغرب، كحقوق الاقليات.

مما لا شك فيه بان الفلاسفة والعلماء حُربوا في العالم الاسلامي وتعرضوا الى الهجمات النفسية والاجتماعية والجسدية مما ادى الى اختفائهم واختفاء التطور العلمي في العالم الإسلامي بعد القرون الاولى من ظهور الاسلام. تلك كانت بشكل عام نتيجة قيام الفلاسفة والتيارات الفكرية كتيار المعتزلة بالتفسير العلمي

للقواعد والتعاليم الإسلامية التي لم تتوافق مع الكثير من التفسيرات الدينية للقران والسنة النبوية.

لذلك كان الافتقار الى التغيير والتطوير في إدارة الدولة وغياب التطور العلمي من اهم الاسباب التي ادت الى تدهور الدولة العثمانية وحتمية سقوطها. فسقطت فكرة الامة التي بنيت عليها الدولة العثمانية ولم يترك الاعتقاد الديني عند القادة والنخبة المثقفة اية فرصة للتغيير والتطوير مما ادى الى اختفاء الارادة للتحدي وبقوا عاجزين امام انهيار الإمبراطورية.

فالخلاص كان في ظهور حركة تؤمن بمراجعة جذرية للاعتقاد الديني وتهدف للتغيير والتطوير والتجديد. فجاءت هذه الحركة مع القائد العسكري مصطفى كمال رغم ان الاعتقاد الديني الراض للتجديد والتغيير والتطوير كان ولا يزال يهيمن على عقلية المثقف والسياسي والمجتمع آنذاك. فبدأ مصطفى كمال حركته مع قلة من المقربين منه المؤمنون بالتغيير، ولم يبق امام القادة والمثقفين الذين كانوا لا يزالون متمسكون بالتعاليم الدينية غير التعاون مع مصطفى كمال وذلك لإنقاذ الوطن والدين.

لقد كانت امام هذه القلة من رواد التغيير ثلاثة تحديات كبيرة وهي تحدي العدو وتحدي الدولة وتحدي الشعب. كان العدو هي الدول العظمى التي على وشك ان تحتل الامبراطورية بأكملها. كانت الدولة تدار لعصور بنظام الخلافة التي تستمد قوتها من المعتقد الديني الراسخ في عقلية المجتمع. كان الياس يعم الشعب نتيجة انهيار الخلافة، وان عقلية المجتمع قد بنيت على الاعتقاد الإسلامي بان الحياة يهدف الى العمل للأخرة وذلك بأعلاء كلمة الله، وكانت الكثير من التعاليم الدينية والتقاليد القومية يتناقضان بشدة مع العديد من القواعد الديمقراطية.

لقد اختار رواد التغيير بقيادة مصطفى كمال النظام الديمقراطي وسيلة لتحدي كل تلك الصعوبات لبناء الدولة الحضارية المتعدنة. اذ كان فصل الدين عن الدولة من اهم القواعد الديمقراطية التي تم التأكيد والتركيز عليها لأبعاد

السلبيات الدينية الكبيرة في إدارة الدولة وبناء الانسان الذي يؤمن بالتجديد والتطوير ويشارك في بناء مجتمع الرفاهية ودولة متطورة.

وقام رواد التغيير بإصلاحات جذرية في جميع مفاصل إدارة الدولة، كإلغاء الخلافة وتأسيس نظام برلماني، تطبيق التشريعات والقوانين المعاصرة بدلا من الشريعة، اعطاء حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، تبديل الاحرف والأرقام العربية باللاتينية، تغيير القيافة، استعمال التقويم الميلادي، حصر الخدمات التعليمية تحت سلطة الدولة والاعتماد على التعليم المعاصر بدلا من التعليم الديني، استعمال لقب الكُنية، تأسيس مراكز استراتيجية كمؤسسة التاريخ واللغة التركية وتجديدات في مجال الفنون الجميلة، تحديثات في مجالات الاقتصاد والزراعة والصناعة والتجارة. وحارب الاصلاحيون الدروشة والمذاهب الصوفية التي كانت تكتسح المجتمع التركي في أواخر الدولة العثمانية وتستغل الشعور الديني للمواطن في جمع أموال طائلة باسم الدين وفي التوجيه السياسي ضد النظام الديمقراطي نحو النظام الديني واغلقوا التكايا والزوايا والخانقات والاضرحة التي كانت تمتلأ بالدراويش والمريدين والتابعين والخدمة وحظر هذه العناوين الدينية.

والذي يجب ان يعرفه القارئ هنا بان قائد رواد التغيير مصطفى كمال كان صاحب الأغلبية الساحقة من الاصلاحات والمشرف على تحقيقهم شخصيا بعد قبولهم في البرلمان، ولهذا عندما يتكلمون الاتراك عن او يكتبون على تاريخ تأسيس الجمهورية التركية فيتكلمون ويكتبون باسم مصطفى كمال ويسمونه بأب الاتراك.

المطلع على تعاليم الدين الإسلامي سوف يجد بسهولة بان تلك الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الرواد تتعارض وبشدة مع العقلية الدينية الإسلامية والتي سيرت العالم الإسلامي لأكثر من ألف ثلاثمائة سنة من ظهورها حتى نهاية الإمبراطورية العثمانية.

وهكذا فأصبحت المعادلة السياسية آنذاك تتشكل من محورين غير متكافئين عدديا ومتناقضين فكريا هما الإصلاحيون ارباب التغيير والتجديد الذين يسيطرون على تقاليد الحكم وهم الاصغر عددا والتقليديين الذين يؤمنون بان أي تغيير يجب ان يكون ضمن الإطار الديني وهم الأكثر عددا والشعب كان يلتزم بالدين الإسلامي. ومن هنا يمكن تفسير كثرة حركات التمرد والعصيان في العقود الاولى من تأسيس الجمهورية التركية والتي كانت معظمها دينية اما القومية منها فكانت تستغل الدين، كحركة التمرد التي قام بها سعيد النورسي.

رغم ان حركات التمرد قلَّ بعد تطبيق قانون تعدد الاحزاب في منتصف اربعينيات القرن الماضي، لم يتوقف استغلال الشعور الديني من قبل السياسيين في تركيا، على سبيل المثال، عدنان مندرس في الحزب الديمقراطي في خمسينيات القرن الماضي ونجم الدين أريكان في حزب الرفاه في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ورجب طيب أردوغان في حزب العدالة والتنمية بعد ٢٠٠٠. اما حركة فتح الله كولن فيعتبر من أخطر الحركات الدينية التي استطاعت ان تخفي تنظيمها واهدافها الدينية السياسية لعشرات السنوات ونخرت كيان الدولة التركية وهيمنت على معظم مراكزها الحساسة.

التي يجب ان تُكتب كصحيفة ناصعة في تاريخ الشعب التركي ومهما كانت الأسباب هي ان الحفاظ على السير نحو الديمقراطية في تركيا استمر لفترة تسعون عاما تقريبا ومعادلة القوى كانت تميل ميلا صارخا نحو التقليديين في التعنت والعدد، باعتبار ان المعتقدات الاسلامية يرفض رفضا قاطعا النظام الديمقراطي، وان إبعاد رجب طيب أردوغان لزملائه في الحزب وانفراده في السلطة بعد ٢٠١٠ يعتبر تهديدا خطيرا للديمقراطية في تركيا ومحاولة جادة في الخروج عن مسارها.

لم يكن سهلا تحديد مدى الاجراءات في الكم والنوع من قبل الاصلاحيين في تأسيس الجمهورية تجاه التحدي الهائل للتقليديين، لتفادي اعاقتهم للمسيرة الديمقراطية والرجوع الى الخلافة. فبدت العديد من الاجراءات الاعتيادية التي

اتخذها الاصلاحيون جائرة بالنسبة لشعب حمل راية الاسلام لقرون عديدة، كتخلي الدولة عن بناء الجوامع وقراءة القران في الاذاعة وتدريس الدين في المدارس التي تعتبر جميعها من الاجراءات الاساسية في سياق فصل الدين عن الدولة.

مما لاشك فيه ان يتخلل الاجراءات الكثيرة، التي اتخذها الاصلاحيون خلال ثلاثة عقود وفي ظروف التحول السياسي من النظام الديني الراسخ في عقلية المجتمع لقرون الى النظام الديمقراطي، من الاجراءات غير الديمقراطية منها تشريع قوانين تحد من حرية المعارضة ونظام الحزب الواحد وكذلك منع التجمعات الدينية كالدروشة واغلاق التكايا والاضرحة ومنع تدريس الدين والقران من قبل الملالي في بعض الفترات.

يبدو انه لا مفر من الرجوع الى بعض الأساليب الغير الديمقراطية أحيانا ولفترات معينة للحفاظ على النظام الديمقراطي وترسيخه في المجتمعات التي تفتقر كليا للثقافة الديمقراطية، مع الاشارة الى ان العقلية الدينية ترفض المبادئ الديمقراطية رفضا قاطعا، والعديد من العادات والتقاليد والأعراف التركبية تتعارض في حالات كثيرة مع الديمقراطية.

من هنا يمكن اعتبار بعض القوانين والقرارات الغير الديمقراطية، التي اتخذتها الحكومات التركية قبل الشروع بتطبيق قانون تعدد الأحزاب والانقلابات العسكرية المتكررة بعده، جزءا غير قانونيا من المحاولات لتفادي الانحراف في المسيرة الديمقراطية في تركيا.

ان استغلال تطبيق قانون تعدد الاحزاب، الذي يعتبر من اكبر الاصلاحات الديمقراطية في تركيا، من قبل اول حكومة التي تشكلت بعد تطبيقها خير دليل على صعوبة تطبيق الديمقراطية في الثقافات الغير الديمقراطية، اذ قام عدنان مندرس بانتهاك المادة الدستورية الاساسية واحد اهم المبادئ الديمقراطية وهي فصل الدين عن الدولة حالما استلم زمام الحكم في عام ١٩٥٠، على سبيل

المثال، ادخل الدين في المناهج الدراسية والبرامج الدينية في الاذاعة ووضع ميزانية كبيرة للدوائر الدينية، واستغل الدين في كسب تعاطف الناخب والحصول على اعداد كبيرة من الاصوات الانتخابية وهذا كان من احد العوامل المساعدة لبقائه في الحكم لثلاثة فترات انتخابية حتى عام ١٩٦٠، اذ أسقط وأعدم بانقلاب عسكري. كما ان مندرس نجح الى درجة كبيرة في التفرد في السلطة وبالأخص بعد فوز حزبه فوزا ساحقا في الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية في عام ١٩٥٤.

على خلاف كل من حركة فتح الله كولن وسياسة اردوغان كان مندرس محافظا ولم يكن دينيا ولم ينتهج سياسة دينية، اما اسباب انتهاكاته لقواعد فصل الدين عن الدولة فكان التعاطف مع الشعور الديني للمجتمع وكرد فعل على الاجراءات غير الديمقراطية للسياسات السابقة ومن ثم استغلال الدين لكسب المؤيدين والناخبين.

ان دراسة تاريخ حركة كولن وتطورها المستديم حتى المحاولة الانقلابية الأخيرة في تركيا في شهر تموز عام ٢٠١٦ تتطلب توضيح خصوصيات التعاليم الاسلامية وعلاقة الدين الإسلامي بإدارة الدولة ومختصر دور الدين في سياسات الدول الاسلامية والتحولت السياسية فيه.

يستخدم الدين الإسلامي ثلاثة طرق لخلق الطاعة العمياء عند الانسان كي يتقبل الايمان بالدين الإسلامي، اما هذه الطرق فهي التخويف "الاستيعاب"، التجريد من العقل والتجريد من الإرادة بالأحرى تحريف الإرادة واستغلالها من اجل الدين.

التخويف "استيعاب": التهديد والوعيد الالهيين بأشكالهما الرهيبة من عذاب جهنم للذين لا يؤمنون بالإسلام يتوارد في الآيات القرآنية بشكل عام ويغطي الترويع على الآيات القرآنية الأولية، على سبيل المثال الآية الثانية عشر والآية الثالثة عشر من سورة المزمل تنص على "انّ لدينا انكالا وجديما" "وظعاما ذا غصة وعذابا اليما". وأحيانا يتوارد في الآيات القرآنية معاقبة الله للخارجين من التعاليم الإسلامية في الدنيا، على سبيل المثال قصة أصحاب الجنة في سورة القلم. كما

ان القرآن في آيات كثيرة يخبر بان الله يراقب الانسان عن قريب جدا الذي يرسخ الخوف في الانسان المسلم.

التجريد من العقل: يعتبر تجريد الانسان من العقل من القواعد الاساسية في الاسلام. فالإسلام يحتم على الانسان الايمان بعالمه غير المبني على قواعد علمية ويغيب المنطق في تعاليمه ويعاقب الذين لا يؤمنون. كما ان الاسلام لايقبل النقاش في تعاليمه اطلاقاً، رغم ان هذه التعاليم يتدخل في جميع مجالات حياته، كما في الآية الرابعة من سورة غافر (المؤمن) "ومايجادل في آيات الله الا الذين كفروا" وكذلك في الآية الخامسة والثلاثون من سورة الشورى "ويعلم الذين يجادلون في آياتنا مالهم من محيض"، وهناك أحاديث نبوية يعتبر الجدل في القرآن كفر وأخرى يعتبر الذين يجادلون في الدين ناقصي الايمان.

التجريد من الإرادة: تجريد الانسان من الإرادة او تحريفها لصالح الدين يعتبر من القواعد الاساسية في الاسلام ويتوارد بشكل مستمر في الآيات القرآنية وبأشكال عديدة، على سبيل المثال، بان الله هو الذي وهب الانسان كل ما يملكه وكل ما يتعلمه الانسان هو من عند الله وان المال والبنون من الله، ويؤكد الله على عطاءاته للإنسان مرارا، ويهدد او يلوم بهذه النعم الذين لا يؤمنون بآياته. اما الامثلة على الآيات القرآنية التي تجعل الانسان ان يتخلى عن ارادته هي الآية مئة وثلاثة وعشرون من سورة هود "ولله غيب السماوات والأرض واليه يرجع الامر كله فاعبده وتوكل عليه" والآية الخامسة من سورة الفاتحة "اياك نعبد واياك نستعين". اما الآيات القرآنية التي تتكرر لمرات عديدة منها التي تصفر الارادة الانسانية كآلية الثلاثون من سورة الانسان "وما تشاؤون الا ان يشاء الله" ومنها التي تلغي الارادة الانسانية كليا كآلية الواحدة والثلاثون من سورة المدثر "يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء". تعتبر الادعية والعبادة في الإسلام ضربا من الاستخفاف للإرادة الانسانية.

بتعبير اخر ان التخويف الرهيب وتمجيد الاله وتصغير الانسان لإجباره على الايمان يطغى على الآيات القرآنية التي نزلت في البداية. تحت هذه الشروط، يتم تهيئة الانسان ليقبل كل ما يقدم له كأوامر الالهية. اما بالنسبة لعلاقة الدين الإسلامي بإدارة الدولة، فظهر الاسلام في شبه الجزيرة العربية في مجتمع قبلي والتي كانت تفتقر لأبسط انواع الادارة اذ كانت لا توجد دولة او حتى أصغر وحدة ادارية، فيمكن اعتبار الدين الاسلامي سببا في تأسيس الدولة من قبل العرب. رغم ان القران يخلو من كلمة الدولة او اية دعوة لأقامتها الا ان تعاليمه تفرضها بقوة على الفرد وعلى المجتمع. فالمعروف عن التعاليم الاسلامية بانها لا تهدف الى بناء مجتمع مبنى على التعاليم الإسلامية فقط بل الى بناء عالم خاضع للقيم الإسلامية.

ان الخضوع والخنوع عند المسلم للعقيدة والمحافظة على تطبيقها في المجتمع جعل التعاليم الاسلامية هي التي تحكم بمثابة الدولة في البداية فكان واجب الكل مع الخليفة ارساء التعاليم الاسلامية ومن ثم تم نشر الاسلام بالفتوحات، الذي ادى الى انتشار الاسلام في مساحات شاسعة، والذي تطلب تطوير الادارة الى ان تشكلت تدريجيا مؤسسات الدولة. فمنصب الوزير ظهر لأول مرة في العصر العباسي الاول.

يعتبر إلزام الانسان بالإيمان بالدين الاسلامي ومعاقبة غير المؤمنين، التي تتوارد في الآيات القرآنية بشكل عام والآيات التي نزلت في البداية بشكل خاص، من اهم المؤشرات الى نشوء دولة بعد انتشار الدعوة الى الاسلام.

ثم جاءت التعاليم الإسلامية التي عملت كسلطة دولة في الحفاظ على القواعد والقوانين الإسلامية وحمّلت كل مسلم مسؤولية تطبيق التعاليم الاسلامية في المجتمع. وتعتبر مقولة "الامر بالمعروف والنهي عن المنكر" الركن السادس في الإسلام والتي تمر ذكرها ثمانية مرات في القران من اهم تلك التعاليم القرآنية، اما عدد الآيات القرآنية التي تفسر بنفس المعنى فهو أكثر من ثلاثون آية. تأتي ذكر هذه المقولة لأول مرة في سورة الأعراف وهي السورة السابعة والثلاثون في

التسلسل الزمني في النزول ونزلت قبل الهجرة. كما ان مفهوم هذه المقولة وردت في الكثير من الأحاديث النبوية، ومن اهم هذه الأحاديث الحديث الشريف "من رأى منك منكرا فليغيره بيده..." ويعتبر هذا الحديث من الأحاديث التي تتناولها العالم الاسلامي بشكل مستمر لتطبيق القواعد الاسلامية من قبل الفرد المسلم، وبعبارة اخرى تعطي هذه القاعدة الاسلامية صلاحية لأي مسلم ان يفرض الدين الاسلامي في المجتمع وان يعاقب الخارجين عن القواعد الاسلامية.

اما القاعدتين الأساسيتين الأخيرتين اللتان تلعبان دورا مهما في إدارة الدولة في الإسلام هما وجوب نشر الدين الإسلامي وعدم القبول بأية إدارة غير مسلمة. هناك آيات قرآنية كثيرة توجب نشر الإسلام بالقوة الا انه أصبح نشر الإسلام بالقوة قاعدة إسلامية اساسية بعد نزول الآيات القرآنية التي تشرع الجهاد للمسلمين والذي اتاح للمسلمين ضم مساحات شاسعة من العالم تحت ادارة الدولة الإسلامية. وردت ذكر الجهاد في القرآن لأول مرة في سورة الفرقان السورة الأربعون حسب التسلسل الزمني لنزول القرآن وهي سورة مكية أي نزلت قبل الهجرة. اما التركيز على الجهاد فيأتي في الآيات القرآنية التي نزلت متأخرا. رغم ان الإسلام لايرغم أصحاب الديانات السماوية بالإيمان بالإسلام الا انه لا يساويهم في الإدارة كتطبيق الجزية وعدم قبول أولياء الأمور منهم الذي ادى الى خلو الخلافت الاسلامية من الموظفين غير المسلمين. اما بالنسبة للذين يرتدون من الإسلام والملحدون فيحكم الإسلام عليهم بالموت.

مع ظهور الدولة في الإسلام اوجدت مؤسسات تحت مسميات مختلفة لفرض التعاليم الإسلامية. حسب هذه القاعدة الاسلامية يتواجد في السعودية مديرية شرطة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومديرية مشابهة لها في إيران.

اما تحريم المناقشة في القرآن وفي اساسيات الدين الإسلامي فلعب دورا مهما في غياب الانتقادات لإدارة الدولة والحفاظ على الحكم الإسلامي. كما ان صرامة التعاليم الاسلامية وخيالية تأويل الآيات القرآنية ساعدت الحكام والحكومات الاسلامية إيجاد الاعذار بسهولة في القضاء على اي تهديد للدين وللدولة.

هناك عوامل عديدة سوف تساعد الشعوب على المطالبة بحقوقهم عاجلا ام اجلا بطرق سلمية او غير سلمية، من هذه العوامل، تبني جميع الدول مبادئ حقوق الانسان، اطلاق الشعوب على النظام الديمقراطي في الدول المتطورة، الفساد الحتمي للحكام غير المنتخبين في الدول غير الديمقراطية والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول. ومعظم هذه الشروط تتوفر في الدول الإسلامية.

كون الدين الاسلامي يحتم القيادة الدينية والحكم الديني في ادارة الدولة، مما لاشك فيه سوف يكون الاسلام السياسي هو اكبر القوى التي سوف تظهر في الساحة السياسية في الدول الاسلامية وذلك لسهولة التنظيم و قوة الاندفاع وكثرة العدد.

يمكن تقسيم المسلمون بشكل تخميني من حيث درجة الالتزام بالدين وتطبيق اركانه الى ستة اصناف:

١. المسلمون الملتزمون بالدين وبشكل كامل الذين يطبقون جميع اركان الدين
٢. المسلمون الملتزمون بالدين وبشكل غير كامل ويطبقون بعض من اركان الدين
٣. المسلمون المطلعون على الدين وغير الملتزمين به ولا يطبقون اركانه
٤. المسلمون غير المطلعين على الدين ولا يطبقون اركانه
٥. المسلمون الذين يشكّون في الدين
٦. المسلمون الذين ارتدّوا من الدين

يشمل الصنف الاول الطبقة المتمتة من المسلمين ويمكن تقسيمهم الى الناشطين وغير الناشطين، فالناشطون الذين يشكلون الأغلبية في هذا الصنف يعملون حسب الحكم القرآني 'الامر بالمعروف والنهي عن المنكر' او حسب الحديث النبوي 'من رأى منكم منكرا فليغيره بيده او بلسانه'. وينقسم الناشطون

الى جهات رسمية وجماعات صوفية وعلى شكل افراد، فيتواجد الجهات الرسمية في تركيا أردوغان وإيران خميني والمملكة العربية السعودية، والامثلة على الجماعات الصوفية هي السلفية وجماعة كولن وجماعة اخوان المسلمون. اما المتمتتون غير الناشطين فهم يكونون على الاغلب بشكل افراد وليس جماعات، فلا يعملون على فرض الدين على الاخرين وينطبق على معظمهم الامر النبوي الثالث الذي هو "فان لم يستطيع فيقلبه"

اما المسلمون الملتزمون بالدين وبشكل غير كامل ولا يطبقون جميع اركان الدين فهم يصلون فقط او يصومون فقط او يصلون صلاة الجمعة فقط او يمارسون ركنا اخر إضافة الى هذه الأركان.

في الصنف الثالث يكون المسلمون مطلعون على الدين الإسلامي تفصيليا او بشكل مقتضب وهم غير ملتزمون باي ركن من اركان الإسلام غير كلمة الشهادة.

الصنف الرابع يشمل المسلمون غير المطلعين على الدين وغير الملتزمين باي ركن من اركانه عدا كلمة الشهادة، وعدم التزامهم قد يكون طيلة حياتهم او يكونون قد التزموا ببعض اركان الدين في فترات معينة من حياتهم. وغالبا ما يكون الابويين لأفراد هذا الصنف ينتمون الى نفس الصنف.

يشمل الصنف الخامس المسلمون الذين يشكّون في الدين، ومعظم افراد هذا الصنف لا يجهرون بشكوكهم.

اما الذين قد ارتدوا من الدين فيمكن تصنيفهم في الصنف السادس، ويكون افراد هذا الصنف اما ناشطون او غير ناشطون. فغالبا ما يكون الناشطون في هذا الصنف ينتمون الى احزاب اشتراكية او شيوعية او في الاحزاب العلمانية الأخرى او على شكل افراد اذ لا يترددون هؤلاء الافراد في النقد العلمي للدين والقليل جدا منهم يظهرون نشاطهم بالكتابة، ويكون اغلبية غير الناشطين لا يجهرون ارتدادهم من الدين.

اما الانتقال من صنف الى اخر فيكون على الاغلب من غير الناشطين في الصنف الاول والصنف الثاني والصنف الثالث الى الصنوف السابقة لهم، وبالأخص عندما يواجه الفرد او المجتمع تحديات او تهديدات اجتماعية او نفسية كالحروب او عند ظهور وسط سياسي ديني مساعد. فاللجوء الى الدين والى الله عند الشدة يتواجد بقوة في الثقافة الإسلامية. اما افراد الصنف الرابع والخامس والسادس فنادر ما يتحولون الى الصنوف الاولى. قد يكون التعليم والتثقيف يقلل من شدة التزمّت والتطرف الا ان المثقف المتزمّت يكون أكثر نشاطا في التشديد من اقرانه.

كما ان بعض السلوك المنافية للإسلام كشراب الخمر ولعب القمار وترك التستر عند النساء يمكن ان يتواجد في افراد جميع الصنوف عدا الصنف الاول.

لا يمكن تخمين نسبة هذه الصنوف في المجتمعات الإسلامية وذلك لاختلاف درجات التمسك بالدين فيهم والخوف من البوح بالاعتقاد الديني وبالأخص من قبل المتزمّتين والشكاكين والمرتدين وذلك لتفادي التعرض الى الهجمات او محاسبة قانونية او فقدان الوظيفة او فقدان مكانة اجتماعية، ولذلك لمعرفة حجم هذه الصنوف يتطلب احصائيات ومسح سكاني دقيق ودراسة ميدانية والتي سوف تواجه صعوبات كثيرة من قبل الحكومات والهيئات الدينية والفرد المسلم.

بما ان غاية الحياة في الاسلام هي العمل على اعلاء كلمة الله للفوز بالجنة والخلص من النار، والذي يُملّي التسليمية عند المسلم، فيعتبر ارساء الحكم الإسلامي من الاهداف المقدسة وغاية حياتية اساسية عند الناشطون في الصنف الاول من هذا التصنيف، ويقل عند المسلم المتزمّت طموحات دنيوية غير دينية. فلنفس الاسباب يسهل تنظيمهم ويستمدون الاندفاع من الخوف من الجهنم والفوز بالجنة ويحافظون بسهولة على السرية ولا يبخلون في العطاء في سبيل الله لا في المال ولا في العمل ولا في التضحية بالنفس. يشكل هذا الصنف من المسلمون أكبر واقوى عائق امام ارساء الديمقراطية وتطبيق مبادئ حقوق الانسان في الدول الإسلامية. ان وجوب العمل على تطبيق ونشر الدين ورفض وصاية غير

المسلم يجعل المسلم المتمتذ ان لا يتمسك بحدود دولته ويتدخل في شؤون الدول الاخرى.

بالإضافة الى التعاليم الدينية فالكثير من التقاليد والقيم والاعراف الاجتماعية في المجتمعات الاسلامية تشكل عائقا مهما اخر امام قيام الانظمة الديمقراطية.

في هذا الوسط الديني المتمتذ المتطرف المغلق على نفسه في المجتمعات الإسلامية لا مفر من ابعاد تدريس الدين في المناهج المدرسية بل على العكس من ذلك يجب تدريس غياب العقل في التعاليم الدينية وتناقضها مع المبادئ الديمقراطية، كما انه يجب اطلاق المجتمعات الإسلامية على رفاه الدول الديمقراطية واسباب تلك الرفاه وفتح مجال المناقشة العلمية لجميع مبادي وقواعد واسباب الدين الإسلامي والقضاء على الامية ونشر التعليم.

لا تعتبر حركة كولن ظاهرة مستقلة بحد ذاتها بل هي جزء من تطورات الإسلامي السياسي (السياسة الاسلامية) في العصر الحديث وأنها تساير الاحداث السياسية في الدول الإسلامية الأخرى، تلك التطورات التي حدثت كرد فعل الدين الإسلامي لظهور كل من النظام الديمقراطي الرأسمالي والاشتراكي الشيوعي في إدارة الدولة واللذان اكتسبا قبولا دوليا وانتشرا في كثير من دول العالم وبدءا يغزوان الدول الاسلامية وفي نفس الوقت يتعارضان وبشدة مع القواعد والمبادئ الإسلامية.

ان اهتمام النظام الديمقراطي والاشتراكي بالاقتصاد وتطويره وفشل النظام الإسلامي في تطوير فلسفة اقتصادية جديدة يعتبر عاملا اخر في نقض الاستقرار في الدول الإسلامية واهتزاز دعائم الأنظمة الإدارية والسياسية فيهم الذي أدى الى تعاضم الصراع بين الاسلام السياسي واصحاب النظامين الجديدين في المجتمعات الاسلامية.

ان التخويف والتهديد بأساليب تعذيبية رهيبه في الآخرة والذي يطغى على التعاليم الاسلامية ويشل ارادة الانسان المؤمن للتغيير وان تواجد صمامات امان عديدة

في تلك التعاليم التي تبقى على تطبيق الدين الإسلامي، كافية لجعل الانسان المسلم والمجتمعات الاسلامية ان يستमित في التمسك بالدين الاسلامي وتعاليمه ويرفض أي تغيير سياسي او اجتماعي بعيدا عن تلك التعاليم وحتى ابسط التغييرات في القوانين وقانون الأحوال المدنية. تلك هي المقومات التي ساعدت وسوف تساعد على صعود الاسلام السياسي في جميع الدول الاسلامية وتنتصر في بعضها.

ناهيك عن ان الاسلام يفرض على المسلم استعمال القوة ليس فقط في المحافظة على تطبيق التعاليم الاسلامية بل في نشرها ايضا وفي رفض الوصية من غير المسلم. مما لاشك فيه ان مثل هذه التعاليم الصارمة المتشددة تلعب دورا مهما في اثاره الاقتتال العقائدي (مع الأديان) والمذهبي (بين الاديان) والايديولوجي (مع اية أيديولوجية غير موافقة للإسلام).

الاخطبوط فتح الله كولن

في الوقت الذي بدأت المجتمعات المتمدنة تنظم حياتها وتربي اجيالها على المعطيات العلمية المبنية على البحث والتحليل بقي العالم الإسلامي يعيش على القيم والتقاليد التي تشكلت مع ظهور الإسلام قبل ألف خمسمائة سنة محاولة تنظم حياتها بالاعتماد على التعاليم الدينية التي لا تخضع في الكثير من جوانبها لأية قواعد واسس علمية اطلاقا ولا لأية تفحص او تدقيق .

تلك هو المحيط الذي يعيش فيه المجتمعات الاسلامية وتلك هي العقلية التي تُدار بها الدول. وان أسلوب الحياة الدينية الذي يعتمد عليه المواطنون في ادارة شؤونهم اليومية أدت الى ظهور قادة دينيين تفتقرون الى ابسط درجات الثقافة المدنية وتستغلون التوجه الديني وبساطة الانسان المستسلم بالدين .

فتلك هي العقلية التي جعلت من رجل الدين فتح الله كولن، الذي لا يحمل حتى شهادة الدراسة الابتدائية، غولا، يخضع له مئات الالاف من المريدين الذين يمثلون أية أوامر يصدر منه وينفذونه دون أي تردد. ويضم مريدوا فتح الله كولن الالاف من الجامعيين والاثرياء وكبار رجال الدولة والقادة العسكريين .

كما هو معروف ومتفق عليه لدى المذاهب وعند الطرق الصوفية والدروشة بانه هناك نوعان من المراجع الدينية. الأول المراجع الدينية الذين يرجع نسبهم الى النبي محمد معروفين في الوسط الديني والمجتمع بالسادة والثاني المراجع الدينية الذين درسوا في الدين ووصلوا الى درجات عليا في هذا المجال يدعون بالأئمة. ان علاقة المريدين والتابعين لساداتهم وأئمتهم تكون بشكل خنوع وخضوع تصل الى درجة التقديس.

ان تقبيل يدي ورجلي كولن يعد بمثابة عبادة عند المريدين، ويتكالبون على جمع اضافره بعد قطعها لاعتبارها بركة من بركة الله. ويحتفظون بمندبله لاعتبرها يجلب الحظ، ويصل الامر عند المريدين له الى جمع شعر راسه المتساقط على الارض بعد الحلاقة باعتباره مقدسا لا يمكن ان يبقى تحت الاقدام. وعندما يجلس

كولن في اي مجلس بين مرديه فيجب ان يكون مكان جلوسه اعلى من جميع الجالسين .

ان التسليمية تعد إحدى اهم اركان الدين الإسلامي، يجعل انتشار الطرق الصوفية واسعة في المجتمعات الإسلامية ولحد هذا اليوم، ويعتبر كولن وجماعته أكبر طريقة صوفية اسلامية ظهرت في العصر الحديث على الاطلاق.

استفاد كولن من هذه الخصائص والالتزامات الدينية واستغل وظيفته كرجل دين في إحدى أكبر جوامع محافظة ازير التركية وكرجل دين يدرّس القرآن للصغار والكبار مستعملا براعته في الخطابة الدينية ومهارته في التنظيم، فبدأ كولن في أواسط ستينيات القرن الماضي يستقطب الشباب والطلبة المتدينين الذين يتصفون بالخضوع والطاعة، وفي مقدمتهم الطلاب الفقراء الذين لا يكفي دخلهم العائلي للدراسة الاعدادية والجامعية في المدن وبالأخص ساكني الاقضية والنواحي.

كانت بداية المرحلة التنظيمية لحركة كولن في اواخر ستينيات القرن الماضي من خلال إيجار بيوت سماها كولن ببيوت الضوء (اشك اولري) واسكان ثلاثة او اربعة طلاب الذين يخضعون لشروطه في كل بيت. ان منع الحركات الدينية في تركيا آنذاك، جعل كولن ان يحافظ بالسرية لحركته ولعقود، فالقوانين الصارمة ضد التنظيمات الدينية والمراقبة الحكومية لأية حركة او تجمع ديني أضاف عاملا اخر على الحفاظ بالسرية التامة للحركة، وعندما كبرت الحركة وتوسعت بحيث أصبح الحفاظ على السرية غير ممكنة فعرف كولن حركته كحركة تقدم خدمات فقط وتستهدف الطلبة المحتاجين. اما العامل الاخر الذي جعل كولن لان يخفي حركته فهو ان المسلم بطبيعته يخضع لواجبات ولمتطلبات الدين الاسلامي، ويعد إقامة حكم ديني في البلاد من اهم متطلبات الدين الإسلامي والذي كانت عقوبته شديدة.

اما الطابع الديني الغالب على المجتمع التركي ساعد كولن على إيجاد المتعاطفين معه من المنخدعين له على اعتبار ان حركته خدمية فقط والغير المنخدعين الذين كانوا يؤمنون بالحكم الديني للدولة. وهكذا استطاع كولن ان يجد اعداد

كبيرة من المؤيدين له من المسؤولين في جميع مفاصل الدولة في الوقت نفسه زرع وثبتت اعداد كبيرة من التابعين له وبالأخص من خريجي بيوت الضوء في الدولة.

عمل كولن بعزم وثبات في الاتجاهين معا، في كسب التابعين له وفي تثبيتهم في الدولة، وبما ان العقيدة الاسلامية تحتم عليه بناء الدولة الدينية فيبدو بانه خطط من البداية على السيطرة على تقاليد الحكم في تركيا الذي جعله ان يستهدف الدوائر الامنية في اول خطوة له في النفوذ لدوائر الدولة، ومن ثم نفذ للمراكز العسكرية الحساسة والجيش. رغم ان كولن بدا بتنظيم المعلمين والمدرسين قبل الدوائر الأمنية والعسكرية، الا انه لم يكن بهذا الحجم والزخم.

ان اتهام قيادات امنية قديمة بالانتماء لحركة كولن كعلي عثمان كهيا، مصطفى صاعلام ورمضان اق يورك، الذين التحقوا الى ثانوية الشرطة في عام ١٩٧٤، قد يشير الى ان توغل كولن في الدوائر الامنية للدولة كان قد بدا في تلك العام. غير انه هناك احتمالات اخرى أكثر توقعا، منها بان هؤلاء القادة الامنيين قد التحقوا الى حركة كولن في اعوام متقدمة وخصوصا بعد ان سيطر هذه الجماعة على الاجهزة الامنية للدولة وضيق الخناق على غير المنتمين للحركة، بحيث لم يبقى امامهم غير الالتحاق للحركة او الابعاد من الوظيفة. كما ان مصطفى صاعلام كان يتناول الكحول ولا يصلي الى بداية ثمانينيات القرن الماضي.

اما الاحتمال الاخر في اتهام هذه الاعداد الخيالية من القيادات الامنية في الدولة بالانتماء لحركة كولن فهو ان النزوة التسلطية لرجب طيب اردوغان على زمام الحكم في تركيا وعقليته الدينية البدائية لأحياء امبراطورية اسلامية جعله ان يسخر جميع اجهزة الدولة وبالأخص الدوائر العدلية لإزالة كل من يقف امام طموحه.

حسب زبير كندرا الذي التحق الى ثانوية الشرطة في انقرا في عام ١٩٧٨ بانه أخذ الى بيوت الضوء لكولن في اول أسبوع من التحاقه. وكان الطلاب والمنتسبين في الاكاديمية يتكلمون فيما بينهم حول طلاب يزورون بيوت معينة في المدينة. ويقول كندرا بان مريدوا كولن كانوا في تلك الفترة يتواجدون بقلة بين مفوضين

الشرطة وقليل جدا من المدرسين كانوا من التابعين لكولن، ويضيف كندرا بانه بعد الثمانينيات ازدادوا الى درجة كبير في جميع اقسام الاكاديمية، على سبيل المثال، تم تعيين أربعة مفوض شرطة في عام ١٩٨٠ وكانوا جميعهم من التابعين له. للسيطرة على هذه المراكز الحساسة استعمل الكولنيون جميع الوسائل لأبعاد او طرد غير المنتمين لهم من هذه الدوائر الأمنية. علما بان كندرا قد طرد من اكااديمية الشرطة في عام ١٩٨٤.

اما عن كيفية نفوذ كولن لهذه الدوائر فيقول كندرا بأنهم تمركزوا في البداية في مكتب الموظفين لهذه الدوائر، اذ سيطروا على التعيينات والتنقلات. فكان اول تعييناتهم في دائرة الاستخبارات ثم شعبة المالية ثم الامن العامة، ثم شعبة الجريمة المنظمة وثم انتشروا في جميع شعب الدوائر الأمنية.

بعد فترة قصيرة من وصول رجب طيب اردوغان الى الحكم في عام ٢٠٠٣ سيطر كولن على جميع الدوائر الأمنية وأصبح عنده القابلية على القيام بأية عملية مؤامرة في اية جهة يريدوه، على سبيل المثال، مؤامرة شامدينلي، بيت الذروة، هرانت دينك، جامعة وان يوزانجي ييل، جريمة حيلميت اوغلو، وعمليات التصفية الكبيرة في الجيش التركي، وهكذا بدأوا بالتأثير على إدارة الدولة.

مما لاشك فيه ان التحكم في دولة والهيمنة على ارادة شعب يبدأ بالسيطرة على المؤسسات الامنية والاستخباراتية، اما سرية الاختراق والاستمرار في ادارة هذه المؤسسات بشكل سري تُقَوِّم هذا التحكم وتُصعّب معالجته. تلك هي الطريقة التي نجح فيها الرجل الديني الإسلامي فتح الله كولن، الذي يفتقر للتعليم المدرسي، في السيطرة على إدارة الدولة التركية ومقدرات الشعب التركي.

في متابعة لتاريخ سيطرة كولن للمؤسسات الامنية يقول بيرول آيدن مدير امن سابق والذي التحق الى ثانوية الشرطة في عام ١٩٧٤ بانه كان مجموع طلاب الثانوية آنذاك مئة طالب منهم ثلاثة طلاب فقط متدينين ومنغلقين فيما بينهم، اما رشدي يتكينبال مدير امن سابق اخر الذي التحق الى ثانوية الشرطة في عام ١٩٧٥ فيقول بانه كان هناك مجموعة من الطلاب المتدينين والعلاقة بينهم كانت قوية، ولكن كلاً القيايين الأمنيين لا يتكلمون عن توارد اسم كولن او كلمة

جماعة بين الطلاب ولا حتى عن زيارات لبيوت معينة في تلك الفترة، الذي تكلم عنها زيبر كندرا في عام ١٩٧٨. السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كانت تلك الفترة المرحلة السرية لكونلن ام انه كان من الطبيعي ان ينغلق الطلاب المتدينين على أنفسهم؟ علما بانّه يتواجد دائما في تركيا عشرات المجاميع الصوفية التي تحاول النفوذ الى دوائر الدولة.

مصادر كثيرة يعزو النمو السريع لحركة كونلن في بداية تشكيلها الى الحزب الديني الذي تأسس في بداية السبعينيات من القرن الماضي، لقد كان عدد كبير من المؤسسين لحزب مللي نظام من الجماعات النورجية لسعيد النورسي الذي يقود كونلن فرعا منها. اما حزب مللي سلامت الذي تأسس بعد اغلاق حزب مللي نظام فاشترك في العديد من الحكومات التركية في سبعينيات القرن الماضي.

ان التصريحات الداعمة لكونلن الذي ادلى به رئيس حزب مللي سلامت نجم الدين اريكان بعد استلامه رئاسة الحزب في عام ١٩٧٣، ساعد كونلن على توسيع نطاق عمله. اذ يقول القيادي المخضرم في تلك الحزب اسماعيل مفتو اوغلو بأنهم سمحوا لكونلن بأطلاق جميع نشاطاته وسهلوا له القيام بفعالياته في تلك الفترة، والذي تجدر الإشارة الى ان وزارة الداخلية قد أعطيت الى حزب مللي سلامت الذي اسندها الى اوغوزهان اصيل ترك المعروف آنذاك بأنتمائه للجماعات النورجية. وكان اصيل ترك وزيرا للداخلية في عام ١٩٧٤ و من ثم من شهر مارت لعام ١٩٧٥ حتى شهر نيسان لعام ١٩٧٧. كما ان مفتو اوغلو كان وزيرا للعدالة من نفس الحزب في عام ١٩٧٦ ودخل في مناقشات حادة مع المدعي العام للجمهورية عندما نشر الأخير كتابا رسميا يذكر فيه بان فعاليات الجماعات النورجية لسعيد النورسي تعتبر جنحة من قبل الدستور. وقام الوزير بجمع هذا الكتاب الرسمي.

لو اخذنا بنظر الاعتبار بان كونلن قد بدأ حركته في وسط ستينيات القرن الماضي وحسب نورالدين وُرُن الذراع الأيمن له في تلك الفترة بان كونلن اخذ البيعة ويقسم ديني من مجموعة من اتباعه الذين شكلوا نواة حركته في عام ١٩٧٠ وكان عدد بيوت الضوء في تلك العام ١٥ بيتا يسكن في كل بيت من ٥ الى ٦

طالب جامعي فان تثبيت كولن لثلاثة طلاب في ثانوية الشرطة في عام ١٩٧٤ كان ممكنا. يرجع كندرا دخول الكولنيون الى ثانوية الشرطة الى فترة اوغوزهان اصيل تورك عندما كان وزيرا للداخلية من الحزب الديني حزب مللي سلامت في عام ١٩٧٤. من الأدلة الواضحة على هذا الاختراق المبكر لأجهزة أمن الدولة من قبل كولن هي اعتراف حنفي اوجي، وهو مدير امن سابق، بانه بقي في بيوت الضوء لكولن عندما كان طالبا في اكااديمية الشرطة (معهد الشرطة آنذاك) الذي تخرج منه في عام ١٩٧٦.

اما ظهور علامات واضحة على تواجد كولن في ثانوية الشرطة والحديث علنا عن بيوته وزيارة طلاب الثانوية لتلك البيوت في أواخر سبعينيات القرن الماضي فيعزى حسب ياوز ألبيرلر مدير دائرة استخبارات سابق، الذي تخرج من اكااديمية الشرطة (معهد الشرطة آنذاك) في عام ١٩٧١، الى حكومات الجبهة القومية الثلاثة التي تشكلت بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ والذي اشترك في جميع تلك الحكومات الحزب الديني مللي سلامت، حيث كانت الأغلبية الساحقة من اتباع كولن من المنسويين للقاعدة الجماهيرية لهذا الحزب.

في تلك الفترة اشتهر كولن وأصبح معرفا في الوسط السياسي على انه من قادة الراي في المجتمع وانه يربي جيلا من الطلبة المثاليين ماهرين في دروسهم يلتزمون بالقيم الدينية ويحترمون عوائلهم وكبارهم وليس لهم عادات سيئة ويحبون وطنهم وقومهم.

تلك السمعة الشامخة لفتح الله كولن مع وجود الاقتتال بين اليمين واليسار وفساد الوسط السياسي في تركيا كانت كافية لفتح الباب على مصراعيه امام كولن لاختراق جميع مؤسسات الدولة التركية في ثمانينيات القرن الماضي. وهكذا، فان تواجده البسيط في المؤسسات الأمنية في أواخر السبعينات ازيد الى درجة كبير جدا في ثمانينيات القرن المنصرم وبدا يخترق مؤسسات الجيش التركي.

يبدو ان الفوضى الناتج عن الاقتتال بين اليمين واليسار الذي عم البلاد في سبعينيات القرن الماضي قد دفع الانقلابيين لعام ١٩٨٠ الى دعم الدين ضد المد اليساري والشيوعي لإنقاذ البلاد مما يشبه بالحرب الاهلية، لذلك، نرى بان قائد

الانقلابيون كنعان افرن يقول في احدى خطاباته الاولى بعد الانقلاب "نؤمن بنفس الاله، عندنا نبي واحد، ونقرأ نفس القران، ونصلي بنفس الآيات القرآنية".

اما اعتماد الانقلابيون على كولن فيبدو بانه كان ناتجا عن اطلاعهم السطحي لفعالياته وسمعته الجيدة عند المجتمع التي بناها بخدماته في مجال التعليم وبإخفاء الاهداف الحقيقية لحركته، ولم يكن حينها بدأ من الاعتماد على كوادر رافضة للعنف غير مستقطبة من قبل الجهات المتصارعة، بالإضافة الى هذه الصفات كان اتباع كولن متعلمون وكفؤون. في هذا السياق عيّن القائد العسكري، الذي استلم رئاسة مديرية ثانوية الشرطة في انقرا بعد الانقلاب، اربعة مفوضين شرطة معرفين بارتباطهم بكولن في المديرية. ومن ناحيته كولن دعم الانقلاب العسكري.

يقول جودت صارال، مدير امن العاصمة انقرا والذي كتب أوسع تقرير حكومي على حركة فتح الله كولن المؤرخ بـ ٢١ نيسان ١٩٩٩ ان حركة كولن سيطر على ثانوية الشرطة منذ عام ١٩٨٠.

تبع فترة حكم الانقلابيين فترة اخرى مساعدة لنمو حركة كولن وهي فترة رئاسة تورغوت اوزال للوزراء التي بدأت في كانون الثاني من العام ١٩٨٣، اذ كانت من اهم فترات نمو حركة كولن، اما الذراع الأيمن لكولن آنذاك نورالدين ورن فيقول بأنهم لم يحصلوا على اي دعم مباشر من اوزال.

يتكلم اميد كوني، وهو مدير امن سابق، عن عام ١٩٨٥ حول ثانوية الشرطة ويقول "كان عدد الطلاب في مجموعتنا ٣٦ طالبا، ففي سفرة ترفيهية لمجموعتنا دعى الادارة ٣٢ طالبا وتركت اربعة طلاب من الذين يحملون افكار ديمقراطية داعمة للجمهورية خارج السفر". وكانت هنالك طلاب يأخذون مصروفات اخرى اضافة الى رواتبهم وكان اشخاص يلبسون ملابس خاص بجماعات دينية يجلبون طلاب الثانوية صباحا". اما بالنسبة لمدرء الامن السابقون مراد نموتلوا واولجاي توك الذين يتكلمون على نفس الفترة الزمنية فيقولون بان مفوضي الشرطة كانوا يكرهون الذين لا ينتمون الى الجماعة ويختلقون اعدارا واهية لمعاقبتهم بعقوبات شديدة وأصبح الذهاب الى بيوت الضوء لكولن بشكل علني.

في سياق تطهير الأجهزة الأمنية للدولة من الأشخاص غير المنتمين لجماعة كولن والمعارضين لها والذين لم يفد معهم العقوبات الجسدية وحرمانهم من عطلات نهاية الأسبوع والسفر الى عائلاتهم، تم عقوبة ٢٢ طالبا من خريجي اكااديمية الشرطة في عام ١٩٨٨ وذلك بتعيينهم كشرطة اعتياديين بدلا من مساعد مفوض الشرطة.

يعتبر قرار فتح "الصف الخاص" من قبل حكومة اوزال في اكااديمية الشرطة في عام ١٩٨٦ من اهم الوسائل ومراحل اختراق كولن لأجهزة امن الدولة التركية، اذ أدخلت مئات من اتباع كولن في المؤسسات الامنية التركية. بينما كانت الاكااديمية تأخذ طلابها من ثانوية الشرطة فقط فان هذا القرار فتح المجال امام طلاب الثانويات العامة والجامعات بالالتحاق للأكاديمية، فالتحق كثيرون من خريجي كليات الشريعة الى الصف الخاص. بالإضافة الى تلك التسهيلات فان الذين التحقوا منهم الى الاكااديمية في تلك السنة تخرجوا خلال تسعة أشهر بدلا من أربعة سنوات ويرتبة اعلى. وكما ان ترقيتهم كمدراء شرطة من الصف الثاني الى الصف الأول أصبح في كل ثلاثة سنوات بدلا من أربعة سنوات، وكانت مدراء الشرطة من الصف الأول يتعينون كرؤساء للدوائر الأمنية، وهكذا بدا كولن يشغل هذا المواقع الحساسة في دوائر الشرطة بعد فترة قصيرة من فتح "الصف الخاص".

ان حادثة قرية آدا تبه لمحافظة جاناك كالا التي كُشِف النقاب عنها مؤخرا توضح مدى انتشار حركة كولن في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي. اقتحم قوة من الدرك التركي بتاريخ ٢٣ تموز عام ١٩٨٦ بيتا في القرية المذكورة بعد تقديم شكوى من مواطن على سماع أصوات طقوس دينية لمجموعة كبيرة من الافراد في تلك البيت، والقي القبض على ٣٤ شخصا، أعمار ٣١ منهم بين ١٧-١٨ سنة وهم يستمعون الى الخطابات الدينية لفتح الله كولن ومعهم كُتب سعيد النورسي وكتب فتح الله كولن مستعملا أسماء رمزية كمؤلف. رغم ان القضية انتقلت الى محكمة أمن الدولة، فان المدعي العام قرر إيقاف متابعة القضية في ٨ آب ١٩٨٥.

كان من بين تلك المجموعة خمسة طلاب لثانوية الشرطة وأحد طلاب الحقوق في جامعة انقرا. فالطالب الحقوقي دخل الى اكااديمية الشرطة كطالب ماجستير في عام ١٩٨٩، وأصبح أستاذ مساعد في عام ١٩٩٧، وفي عام ٢٠١١ أصبح مساعد مدير معهد العلوم الأمنية. وصل أحد هؤلاء الطلاب الخمسة الى رتبة مدير الامن، والأخر عمل مدير امن لشؤون الموظفين في عدة محافظات، والثالث كان اخر وظيفة له مساعد مدير مديرية الامن العامة، والرابع ألقى القبض عليه وهو مدير أمن منطقة بيكوز في إستانبول والخامس طُرد من ثانوية الشرطة في عام ١٩٨٦ دون ذكر السبب.

ان فضيحة القرعة ذو الكيس المخفي في اكااديمية الشرطة في شهر ايلول م العام ١٩٩١، يوضح ابعاد أساليب كولن الملتوية ويؤكد استعداده باستخدام جميع أنواع الطرق المنحرفة لتعيين اتباعه في الوظائف الأمنية الحساسة في الدولة. ان كان يخفي كيسا في داخل كيس القرعة ويضع في الكيس المخفي المناصب الحساسة في الدوائر الأمنية ويسحب من هذا الكيس المخفي قرعة اتباع كولن اما السحب لغير اتباع كولن فكانت من الكيس الغير المخفي.

يقول مراد جليك، مدير امن سابق، بانه بعدما عيّن في الاكاديمية وعقب كشف فضيحة القرعة المخفية وجد في احدى الليالي بان ثلاثة مفوضين مع عشرون طالبا ينظمون مراسيم دينية في ساعات (الثانية او الثالثة) متأخرة من الليل في مسجد الاكاديمية، وعندما منع هذه الظاهرة بدأت الصحافة المؤيدة والتابعة لكولن تستهدفه بنشر اخبار كاذبة مستفز يثير المواطن كأخبار بان الصلاة مُنعت في الاكاديمية وان مفوضي الشرطة يعتدون على الذين يصلون. بعد فترة قصيرة أبعاد جليك من الاكاديمية.

كان قد أشرف مدير الامن العامة أونال أركان شخصا على كشف فضيحة الكيس المخفي في اكااديمية الشرطة، وكنتيجة لتحقيقاته المباشرة وجد بان اتباع كولن كانوا قد حصلوا على المناصب الحساسة في المؤسسات الأمنية نتيجة لقرعة الكيس المخفي كدائرة الاستخبارات والتهريب والتعينات ومناصب أخرى في مديرية الامن العامة. أوقف أركان عملية القرعة في الحال وأمر الشروع بالتحقيق في

الفضيحة عدليا واداريا. كما امر اركان مداهمة أحد بيوت الضوء التابعة لحركة كولن في حي كارشي ياكاء، الذي كان اتباع كولن في اكااديمية الشرطة يجتمعون فيه، فوجدوا هناك عديد من الكتب لفتح الله كولن وكثير من الافلام المحتوية على خطابه.

تم التحقيق في الحادث وتم اخراج ثلاثة من كبار المسؤولين في الاكاديمية من سلك الشرطة الذين كانوا يشرفون مباشرة على القرعة، وعوقب شرطين بعقوبات تأديبية، وأجرى أركان تغييرات عديدة في كوادر للمديريات في كثير من المحافظات. ان احدى الملاحظات التي ظهرت خلال التحقيق هي ان ٩٠% من الذين سحب لهم القرعة من الكيس المخفي هم ليسوا من طلاب ثانوية الشرطة الأصليين، بل كانوا من الصنوف الخاصة، الذي اوجده رئيس الوزراء تورغوت اوزال في عام ١٩٨٦، وهؤلاء التحقوا الى احدى مراحل الاكاديمية المتقدمة مباشرة دون اتباع المنهج الرسمي للدراسة.

في خضم هذه التحقيقات تم ابعاد أركان من مديريةية الامن العامة وتعيينه حاكما لمنطقة الطوارئ، وبعد فترة قصيرة أصدرت المحكمة الإدارية لأنقرا حكما وعفت عن المسؤولين الكبار الثلاثة المبعدين عن الوظيفة وارجعهم الى وظائفهم.

ان من اهم المفارقات في سير قضية الكيس المخفي والتي يذكرها احمد شك في كتابه "جيش الامام" هي ان مجموعة من مدراء الامن آنذاك كانوا قد وقعوا على وثيقة بأسناد اكااديمية الشرطة لجماعة فتح الله كولن.

شهد نفس الشهر من نفس العام (أيلول ١٩٩١) حادثة مهمة اخرى بالإضافة الى حادثة الكيس المخفي، وهي حادثة الشكوى الذي قدمه رأفت يلماز في ٢٤ ايلول ١٩٩١ بحق كولن وجماعته الى المحكمة الإدارية في انقرا لإيقاف التنفيذ في فصله من اكااديمية الشرطة الذي ادعى بان جماعة كولن تقف وراء هذا الفصل. وفي هذا الشكوى قدم اعترافاته للمحققين في مديريةية الامن العامة. كان يلماز من الاعضاء النشطين في الجماعة فاختلف معهم وترك الجماعة، حينها جاء انتقام الجماعة بفصله من الاكاديمية قبل يوم من تخرجه. وخلال التحقيق في مديريةية الامن العامة ادلى يلماز بمعلومات مفصلة عن حركة كولن، وقدم

تقريراً بخط يده متكون من ثمانية صفحات يحتوي على المعلومات التي ادلى بها في مديرية الامن. وذكر في التقرير أهداف الحركة ضد نظام الحكم ووضح الهيكل التنظيمي للجماعة وأعطى قوائم بـ ١٠٢ اسم بالإضافة الى فتح الله كولن كان أسماء ثلاثون عضو متقدم في الحركة من المدرسين وامراء الشرطة والطلاب. وذكر يلماز بان الحركة تهدف الى القضاء للحكم الديمقراطي والدولة المدنية ودولة القانون لإرساء حكم الشريعة في تركيا.

بتعليمات من لجنة التفتيشات في مديرية الامن العامة تم اجراء تحقيق موسع في ادعاءات يلماز، وانتهوا المفتشون من اكمال اول تقرير موسع على حركة كولن بتاريخ ١٠ مارت ١٩٩٢ وبعنوان "الأنشطة غير القانونية لبعض ضباط الشرطة".

أكد التقرير صحة معظم المعلومات الواردة في اعترافات يلماز، والتفاصيل حول الهيكل التنظيمي للحركة آنذاك التي أصبحت نفسها اليوم معروفة للجميع. وأشار التقرير الى ان جماعة كولن تنمو بسرعة البرق، ويجب مراقبتهم باستمرار.

كما اتهم التقرير حركة كولن بشكل واضح ومباشر وذكر بانها حركة غير شرعية تهدف الى تغيير نظام الحكم وتأسيس دولة الشريعة وانها منتشرة في جميع انحاء تركيا وبالأخص في اكااديمية وثانوية الشرطة وفي مؤسسات تعليمية وتدريبية أخرى للدولة. اما بالنسبة للذين لاينتمون الى هذه الحركة او الذين تركوها فيتعرضون الى التهديدات، كالعقوبات التأديبية او الفصل من العمل، ويحضرون وثائق مزيفة ومستندات مبنية على الافتراءات ضد رؤسائهم غير المنضمين للحركة. وان الغاية الأساسية للحركة هي اشغال المراكز المهمة في الدولة والتغلغل في المؤسسات الامنية واضحة. كما انهم يعملون بشكل منهجي لأشغال المؤسسات الأمنية عامة، بدأ باختيار طلاب ثانوية الشرطة وفي جميع المستويات في الأجهزة الأمنية للدولة. ويذكر التقرير أيضا بان نصف طلاب ثانوية الشرطة من اتباع كولن والمقربين منه.

طلب المفتشون الذين حضروا التقرير بأبعاد حوالي ٩٠ موظفا من سلك الشرطة من بينهم ٩ أعضاء في هيئة التدريس والعديد من كبار الموظفين، كما طلب التقرير بتقديم شكوى لمحكمة امن الدولة حول القضية.

غير ان محكمة امن الدولة رغم انها لم تبرء ساحة المتهمين، قررت ايقاف المقاضاة بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٩٢، وذلك بالاستناد الى قانون شرعت بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٩١، الذي نص بان "اية أنشطة يقوم بها الأشخاص في المجالات الدينية تقع تحت ضمان القانون، بشرط ان تكون هذه الأنشطة ضمن الحدود القانونية"، بينما كانت نشاطات كولن لاتقع ضمن الحدود القانونية وبشكل واضح. اما القانون الملغى كان بالشكل التالي "تأسيس اية جمعية من اجل تكيف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية للدولة مع المبادئ الدينية تعتبر جنحة".

رغم وضوح وجود منظمة لها اهداف تنتهك الدستور وتعمل للسيطرة على أجهزة امن الدولة بأساليب مُخلّة للقوانين ورغم اشغال المتهمين مواقع حساسة في المؤسسات الأمنية ورغم تفيد كل هذه الحقائق بتحقيقات أمنية من قبل جهات رسمية لم يتم اجراء أي تحقيق مع المتهمين ولم يتخذ اية اجراءات وحتى التأديبية منه ضد جماعة كولن.

بدأ التحقيق مرة أخرى حول تقرير تحت عنوان "طلاب رجل الدين فتح الله" الذي استلمه مديرية الامن العامة بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٢، رغم ان الدعوى الأساسية أغلقت بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٩٢. وتم في المحضر الرسمي التأكيد على ان "حركة كولن تعمل على تغيير الأسس التي بنيت عليها الجمهورية التركية وتعرض وجدها للخطر". وذكّرت في الشكوى أسماء العديد من الأساتذة في الهيئة التدريسية والمحاضرين ومدراء أمن وتسعون ضابط شرطة على مختلف المستويات. ولكن القرار بشأن هذه الشكوى الثانية صدر بعد ستة سنوات وجاء نفس القرار من قبل محكمة امن الدولة بتاريخ ٢٠ مارت ١٩٩٨ وذلك بإيقاف المقاضاة.

ان وضوح وخطورة وحجم هذه الجُنْح التي ارتكبها فتح الله كولن ضد الدولة خلال عشرات السنوات من عمله السري والتي ليس فقط تهدد نظام الحكم في تركيا بل تقلبه على العكس من الدولة الديمقراطية الى دولة الشريعة، وبساطة نفوذه الى دوائر الدولة العليا وتحريف قرارات تلك الدوائر لصالحه، وإبطال الدعاوى المفتوحة ضده في دوائر ومحاكم الدولة لا يؤشر فقط الى القابلية الخارقة لكولن، بل الى الخلل في العقلية الدينية التي استخدمها كولن لتحقيق غاياته المخلة للقانون وكما تؤشر هذه الحالة الى الخلل في منطق وعقلية الموظف في إدارة الدولة.

ان هذه المواصفات لتلك المرحلة لا تبعد بان يكون نقل أوناك اركان في ٢١ شباط ١٩٩٢ من منصبه كمدير لمديرية الامن العامة الى حاكم منطقة الطوارئ جزءاً من مخططات لفتح الله كولن لأبعاده عن القضيتين. لأنه حدث في خضم التحقيقات حول الكيس المخفي واعترافات رأفت يلماز، وان اركان كان قد القى ثقله على الموضوعين وكان يشرف شخصياً على التحقيقات في كلا القضيتين. وكما ان فترة إدارة منطقة الطوارئ للحاكم كانت سنتين الى ثلاثة سنوات، غير ان فترة إدارة الحاكم الذي سبق أركان كانت خمسة أشهر فقط.

خرج كولن من جريمتي الكيس المخفي واختراق الاجهزة الأمنية اللتان تهديدان امن الدولة دون ان يتعرض الى أية خسائر، ولم يفقد من وجوده في الدولة اي شيء. وثبت من هذين الحادثتين على ان كولن قد استولى على العديد من رئاسة دوائر الاستخبارات ومديريات شؤون الموظفين في الأجهزة الامنية في تلك الفترة.

في عام ١٩٩١، فتح سقوط الاتحاد السوفياتي أمام كولن بابا واسعا نحو خارج تركيا والعالمية لمواصلة تطوير حركته. بدأ كولن في البداية بفتح مؤسسات تعليمية في الدول الناطقة باللغة التركية المتحررة من الاتحاد السوفيتي. وبدأت اللغة التركية تُدرس في مؤسسات كولن والعلم التركي يرفرف فوق مبانيها، واستغل كولن هذه الإنجازات لشن حملات كبيرة في تركيا لإظهار دوره الكبير في تقديم تركيا للمجتمع الدول. هكذا أصبح كولن بطلا قوميا وكسب محبة واحترام جميع شرائح المجتمع التركي والحكومات التركية وعلى رأسه رؤساء الوزراء.

في عام ١٩٩٦، تم تخصيص قوة حماية لفتح الله كولن من قبل الدولة. لقد كان لانفتاح كولن الى خارج تركيا ونجاحاته هناك دورا كبيرا في التملص من العقوبة من الجريمتين السابقتين.

هيأت هذه المرحلة لكولن سهولة كبيرة في توسيع وجوده في مؤسسات الدولة وبالأخص في الأجهزة الأمنية والعسكرية، اذ كان لا يعارضه أحد، والذي يعارضه لا يجد أحدا يصغي اليه او يتعرض الى مشاكل كثيرة.

خلال هذه الفترة، تعرضت اية مؤسسة او اي مسؤول امني قام بأبحاث عن تسلل كولن للمؤسسات الامنية لعقوبة شديدة. أُلقيت افتراءات على الكثيرة من هؤلاء الباحثين ونقلوا الى وظائف هامشية. في ٢١ نيسان ١٩٩٩، تم طرد قائد شرطة أنقرة وثلاثة نوابه، الذين صاغوا ثاني أكبر تقرير حول جماعة كولن بمؤامرة التصنت، وأرسلوا إلى المحكمة.

- في عام ١٩٩٦ - ١٩٩٧، رغم ان اسماء ٩ طلاب من اكااديمية الشرطة أرسلت الى مديريةية الامن العامة على انهم متطرفون دينيا، تم تعيينهم في مراكز مهمة في جهاز الامن الوطني.

- في احدى الفترات، بدأ كولن بنقل تابعيه المتواجدون في وظائف غير

حيوية في المؤسسات الأمنية الى الوظائف الحساسة، التي تتوفر لأي سبب كان. كما حدث في عام ١٩٩٦ في مدرسة الشرطة في محافظة ألابغ.

- بعد كشف خدعة قرعة الكيس المخفي في اكااديمية الشرطة في عام ١٩٩١، اشرفت رئاسة دائرة شؤون الموظفين في مديريةية الامن العامة على القرعة حتى عام ١٩٩٧. ثم عادت جماعة كولن وسيطرت على عملية القرعة.

- في العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨، وبعد ان جمع كولن معلومات حول العاملين غير المرغوبين من قبل الجماعة والذين يعيقون تطبيق قراراته، تم نقلهم الى وظائف هامشية في مواقع غير مرغوبة، وتم تعيين أعضاء حركته بدلا منهم.

- في العدد ٧٠، من "مجلة الاستخبارات"، المؤرخ تموز ١٩٩٨، ظهرت مقالة تعطي انطباع التعاطف مع كولن ضد الذين ينتقدونه.

- عندما كان عبدالقادر آق صو، المعروف بارتباطه بفتح الله كولن من بداية السبعينيات، وزيرا للداخلية، أرسل ٤١ من المحاضرين في اكااديمية الشرطة لدراسة الماجستير او الدكتوراه في انكلترا وتحمل الدولة نفقاتهم كاملة ولمدة خمسة سنوات.

ان تقرير دائرة الاستخبارات الوطنية حول حادثة سوسورك المشهورة في عام ١٩٩٦ يقدم معلومات عن رجال اعمال والقوميين المتطرفين ورجال الامن والاستخبارات والعسكريين الذين يُذكر اسمائهم خلال التحقيق في الحادث ومن بين هذه الاسماء اسم فتح الله كولن، فلم يتم التحقيق معه.

يقول جودت صارال "منذ عام ١٩٩٣ أُخرج كولن من قائمة المنظمات التي تهدد الدولة وتم ادراجها كمنظمة دينية اعتيادية يعمل ضد النزعة ألالاحضارية ويجانب المدنية". على الرغم من أن أول تقرير واسع عن حركة كولن في عام ١٩٩٢ قد حذر من أن الحركة كانت تنمو بسرعة الضوء وأنه يجب مراقبتها باستمرار، فقد

تم إهمال كلا التوصيتين نتيجة لشهرة كولن في الخارج، ونمت مجموعة كولن في أكثر من سرعة الضوء عبر تركيا. في هذه الفترة، دخل غولن الى المجالات الاقتصادية والإعلامية.

من ناحيته، أيد كولن مرحلة ٢٨ شباط وإجراءاته القاسية على الحركات الدينية بعدة تصريحات، في تاريخ ٢٩ مارت ١٩٩٧، صرح في برنامج تلفزيوني "ان العسكرية أراد حل المشاكل بالطرق الديمقراطية". كما ان كولن انتقد نجم الدين أريكان، رئيس الحزب الديني الحاكم آنذاك، قائلا "فشلتكم في إدارة الدولة" "يجب ان يترك الحكومة، كي لا يتوتر الامور في البلاد أكثر". سقطت حكومة أريكان بعد أربعة أشهر وبتاريخ ٣٠ حزيران من نفس السنة.

رغم تداول العديد من التقارير والوثائق على خطورة حركة كولن في كتابات القيادات العسكرية العليا وفي اعلى مستويات الحكومة في فترة ٢٨ شباط، إلا ان كولن لم يتعرض الى اية مضايقة ولم يُتخذ اية إجراءات ضد حركته.

استمرت هذه الظروف المواتية لكولن في معظم سنوات العقد الأخير من القرن الماضي، من بعد سيطرته على الدعاوى المفتوحة ضده حول الكيس المخفي واعترافات رأفت يلماز في عام ١٩٩٢ الى ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩. جاءت المقالة المشهورة لجريدة آيدنلك بعنوان "فتح الله استولى على الجهاز الامني"، متضمنا معلومات مفصلة خطيرة حول اختراق كولن للأجهزة الامنية للدولة، وحدثت صدى واسع وفتح جدل عنيف في الاوساط الحكومية والشعبية.

تناولت المقالة كيفية اختراق كولن لمديرية الامن العامة وتثبيت رجاله فيها وبالأخص في رئاسة دائرة شؤون الموظفين، ووضحت الفعاليات التي يقوم بها كولن في رئاسات الدوائر الامنية واكاديمية وثانوية الشرطة وفي مدارس الشرطة والدوائر الامنية في المحافظات. واعطت المقالة اسما كثيرة مع التوضيحات.

ان حادثة قرية آدا تبه التابعة لمحافظة جانك كالا التي حدثت في تاريخ ٢٣ تموز عام ١٩٨٦، وكشيف النقاب عنها مؤخرا، توضح مدى انتشار حركة كولن في أواسط ثمانينيات القرن الماضي. اقتحمت قوة من الدرك التركي بيتا في القرية المذكورة في التاريخ اعلاه، بعد ان اشتكى مواطن على سماع أصوات

طقوس دينية لمجموعة كبيرة من الافراد في تلك البيت، والقي القبض على ٣٤ شخصا، أعمار ٣١ منهم بين ١٧-١٨ سنة، وهم يستمعون الى الخطابات الدينية لفتح الله كولن ومعهم كُتب سعيد النورسي وكتب فتح الله كولن باسماء مستعارة. رغم ان القضية انتقلت الى محكمة أمن الدولة، فأن المدعي العام قرر إيقاف متابعه القضية في ٨ آب ١٩٨٥. كان من بين تلك المجموعة خمسة طلاب لثانوية الشرطة وأحد طلاب الحقوق في جامعة انقرا. فالطالب الجامعي دخل الى اكااديمية الشرطة كطالب ماجستير في عام ١٩٨٩، وأصبح أستاذ مساعد في عام ١٩٩٧، وفي عام ٢٠١١ أصبح مساعد مدير معهد العلوم الأمنية. وصل أحد هؤلاء الطلاب الخمسة الى رتبة مدير الامن، والأخر عمل مدير امن لشؤون الموظفين في عدة محافظات، والثالث كان اخر وظيفة له مساعد مدير مديرية الامن العامة، والرابع ألقى القبض عليه وهو مدير أمن منطقة بيكوز في إستانبول والخامس طُرد من ثانوية الشرطة في عام ١٩٨٦ دون ذكر السبب.

في سياق تطهير الأجهزة الأمنية للدولة من الأشخاص غير المنتمين لجماعة كولن والمعارضين لها والذين لم يفد معهم العقوبات الجسدية وحرمانهم من عطلات نهاية الأسبوع والسفر الى عائلاتهم، تم عقوبة ٢٢ طالبا من خريجي اكااديمية الشرطة في عام ١٩٨٨ وذلك بتعيينهم كشرطة اعتياديين بدلا من مساعد مفوض الشرطة.

المنظمة التنين والجرائم المرتكبة

لفهم مدى سهولة استغلال الدين الإسلامي وكيف تمكّن الرجل الدين التركي فتح الله كولن استغلال الدين الإسلامي بشكل بشع، يجب أولاً معرفة بعض الجوانب المهمة في حركة كولن كإمكانياته وطبيعة الحركة الدينية الإسلامية.

إمكانيات فتح الله كولن:

- ثروات وممتلكات كولن
- مدى توغل كولن في مؤسسات الدولة، تركيا على سبيل المثال
- الجرائم والمؤامرات السياسية لفتح الله كولن

اهم خصائص الحركات الدينية الإسلامية:

- لم يكمل فتح الله كولن حتى المرحلة الدراسية الابتدائية
- يستفيد كولن من طاعة المسلمين العمياء للدين، والذي يتحول الى طاعة مطلقة لرجال الدين الإسلامي
- يشرف كولن نفسه عن كذب على إدارة حركته الدينية العملاقة
- اعتماداً على العاملين الآخرين، سيتم استخدام اسم كولن أحياناً كمرادف لحركة كولن في هذه الدراسة

- ثروات وممتلكات كولن

فيما يعلق بثروة كولن، يذكر ديفيد كولدمان في كتابه بعنوان "كيف تموت الحضارات (ولماذا يموت الإسلام أيضاً)" الصادر في عام ٢٠١١: "لكولن ثروة ضخمة،

يسيطر على ميزانية غير ثابتة وغير شفافة تقدر ب ٢٥ مليار دولار امريكي". وفقا لمصادر أخرى، فان ميزانية كولن أكثر بكثير من ٢٥ مليار دولار امريكي، حسب بعض المصدر يقدر ب ١٥٠ مليار دولار امريكي.

نمى قدرات كولن في مجالات الاقتصاد والتجارة بشكل غير طبيعي في تسعينيات القرن الماضي، حيث كان يملك بنكا يسمى بنك أسيا و ٢٣٥٦ شركة، فيما يلي بعض الشركات العملاقة لحركة كولن التي صادرتها حكومة أردوغان:

- شركة كوزا - ابيك

تقدر ميزانية هذه الشركة ب ٣٠ مليار دولار امريكي ويشمل المؤسسات التجارية في المجالات التالية: المعادن، الطاقة، البناء، الخدمات اللوجستية، الملاحة، الأغذية، السياحة والتأمين.

- شركة كايناك

وتقدر ميزانية شركة كايناك ب ١٠ مليارات من الدولار الأمريكي، وتشمل ١٩ شركة، تعمل في المجالات التالية: النشر، التوزيع، الطباعة، الورق، وسائل الاعلام، الأدوات التعليمية والقرطاسية، الألعاب التعليمية، الملابس المدرسية، السياحة والشحن، الخدمات اللوجستية والأغذية.

- شركة بويداك

كانت شركة بويداك تعمل في ٨ قطاعات ب ٤٢ شركة، وكانت ميزانيتها ٨،٦ مليار دولار امريكي

- شركة ناكسان

كانت شركة ناكسان تعمل في مجالات البلاستيك، التغليف، النسيج، اللوجستية، الطاقة والعقارات.

اما بالنسبة لعدد رجال الاعمال الاتراك الذين أتهموا بارتباطهم لفتح الله كولن وتم القاء القبض عليهم بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في شهر تموز من عام ٢٠١٦، فتقدر من قبل بعض المصادر الموثوقة بـ ٥٠ رجل اعمال.

استخدم كولن العديد من المصادر المالية لتأسيس إمبراطورته، معتمدا بالدرجة الأولى على الوسائل الدينية ومصادر الدولة ونفوذها، فيما يلي بعض المصادر التي استخدمها كولن في جمع ثرواته:

١. همت: تُعرف همت بأنه جمع التبرعات من اجل اعلاء كلمة الله (الإسلام) والتي تخص تقريبا فقط للجماعات الدينية التركية. يمكن القول بان كولن بنى حركته (الإمبراطورية الدينية) على واردات همت، فقد جمع مليارات الدولارات الامريكية من خلال تنظيم المستمر لأنشطة همت. كان همت تقريبا المصدر الوحيد لتمويل كولن في العقود الأولى من لحركته.
٢. الحصص المأخوذة من الأشخاص والشركات التي توفر لهم كولن المناقصات والعقود والقروض من الدولة
٣. التبرعات التي يتم جمعها من الأشخاص والشركات، وذلك باستخدام رجال كولن الذين ثبتهم في جميع المؤسسات المهمة للدولة

اما المؤسسات التابعة لحركة كولن في تركيا والتي تم اغلاقهم بعد المحاولة الانقلابية الدموية التي قام بها حركته على نظام اردوغان في تركيا في تموز عام ٢٠١٦، فهي:

- مؤسسات صحية ٣٥
- مدارس ٩٣٤

١٠٩	اقسام داخلية	-
١٠٤	منظمات	-
١١٢٥	جمعيات	-
١٥	جامعات	-
١٩	اتحادات ونقابات	-
٣	وكالات الانباء	-
١٦	قنوات تلفزيونية	-
٢٣	راديويات	-
٤٥	جرائد	-
١٥	مجلات	-
	دور الطبع والتوزيع	٢٩ -

من المؤكد ان سياسات اردوغان الدكتاتورية أدى الى ادراج منظمات غير تلك التي تنتمي الى حركة كولن في القائمة المذكورة أعلاه، ولكن بعد الاطلاع على مدى وتاريخ توسع حركة كولن في مؤسسات الدولة التركية، يمكن بسهولة اعتبار ان معدل الخطأ في القائمة المذكورة ليس كبير.

اما فيما يتعلق بمدارس فتح الله كوان في خارج تركيا، فتوصلت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" الى المعلومات التالية في عام ٢٠١٦:

١١	هولندا	-
١٧ + جامعة	نيجيريا	-
٧	كينيا	-
٣٧ + جامعة	العراق	-

٢١	قرغيزيا	-
٦	طاجيكستان	-
٣ + جامعة	كمبوتشيا	-
٩	إندونيسيا	-
١٤	المانيا	-
١٠	تنزانيا	-
٣	الصومال	-
١١ + جامعة	أذربيجان	-
٢٨	باكستان	-
٢٠	أفغانستان	-
٤	تايلندا	-
٧	روسيا	-

يبدو ان المعلومات المقدمة من قبل هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) غير متكاملة، حيث تفتقر لمعلومات حول تواجد معروف لكونلن في دول كالبوسنا والهرسنك ومقدونيا. وفقا لموسوعة ويكيبيديا التركية، كونلن يدير مدارس في ١٦٠ دولة، ويقدر ان تكون أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة، بما في ذلك جميع الأنواع، من رياض الأطفال الى الجامعات.

في ضوء مخاطر واضرار سياسة أردوغان وإدارتها، يشكك الكثير من السياسيين الغربيين ووسائل الاعلام الغربية والمؤسسات الاكاديمية الغربية المسيسة في مصداقية اية معلومات تقدم حول حركة كونلن.

إضافة الى ذلك، فان الاتفاقيات التي ابرمتها الحكومات الغربية للاستفادة من انتشار فتح الله كولن في جميع دول العالم تقريبا، تجعلها ان تتسامح مع جرائم الحركة ولا شرعية نشاطاتها الكثيرة.

• مدى توغل كولن في مؤسسات الدولة

فيما يلي فقرة من خطاب لفتح الله كولن الذي بثته قناة آ تي في التلفزيونية التركية في ١٨ حزيران ١٩٩٩، والذي يمكن العثور عليه على موقع يوتيوب على الانترنت. سافر كولن الى الولايات المتحدة بدون رجعة قبل فترة قصيرة من بث هذا الخطاب في ٢١ آذار من نفس العام. ان الاختراق والانتشار الواسع للمؤسسات الأمنية للدولة التركية في تلك الفترة من قبل حركة كولن يشير الى احتمال كبيرة ان كولن كان يعلم ان خطابه سوف يبث.

"انها مسألة الذهاب الى ابعد من ذلك، حيث التجول في شرايينهم الحيوية، وتعود دون ان تصاب او يشهروا بذلك، دون اكتشاف وجودنا. سواء كان من حيث القوة المالية في دولتهم او من حيث المصادر التي تمثل القوة، سواء كان من حيث مراكز العلم او الشرائح الكبيرة للمجتمع، او من حيث الوصول الى أكثرية الذين عندهم هذا الشعور وهذا الفكر، الى اللحظة التي يصلون فيها الى النقطة والقوام المعينين، من الضروري، وحتمي والزامي ان يستمروا في العمل بهذه الطريقة (السرية)" فتح الله كولن ١٩٩١

يوضح خطاب كولن هذا مدى السرية التي اعتمد عليها، ومدى إصراره على التسلل الى حتى أصغر المؤسسات في الدولة التركية. تثبت الحقائق التي ظهرت بعد محاولة كولن الانقلابية في عام ٢٠١٦، انه نجح الى درجة كبيرة في تحقيق أهدافه. بدأ اردوغان، الذي ساعد اثناء إدارة للدولة التركية كولن لتوسيع حركته أكثر من ١٥ مرة، في أوائل عام ٢٠١٤ لإزالة رجال كولن من

مؤسسات الدولة. بعد الانقلاب الفاشل المذكور أعلاه والذي نظمه كولن، بدأ اردوغان في القضاء على جميع انواع وجود كولن في تركيا.

منذ الكشف عن عمليات الفساد الكبرى لأربعة وزراء وويلال اردوغان نجل رجب طيب اردوغان في ١٧-٢٥ كانون الأول عام ٢٠١٣، مروراً بالانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦، اقال اردوغان بشكل مباشر وبموجب قرارات بحكم قانون، ١٢٥،٦٧٨ موظف حكومي من مؤسسات الدولة. وعدد الذين هروا قبل القبض عليهم هو ٥،١٥٠ موظف اخر. تم القبض على ٤١،٣٢٦ من هؤلاء الموظفين المفصولين من الدولة، وكان هناك ٩٠٢ موظف رهن الاعتقال، وان الاعتقالات لازالت مستمرة. توزيع الموظفين المفصولين حسب الوزارات هو كما يلي:

وزارة الشؤون الداخلية	-
٤١,٠٧٧	مدير أمن
٢,٠٠٤	أمراء أمن
٨٧٧	مفتش شرطة
٢٩٣	مفوض شرطة
١,٤٥٧	مساعد مفوض
٣,٩٤٦	مدير شؤون الشرطة
٦٣١	المحافظون
١٧	نواب المحافظين
٧٥	قائمقام
١٠٠	شرطة
١١,٤٩٥	أخرى

٣٣،٧١٦	-	وزارة التربية والتعليم
١٣،٤١٠	-	وزارة الدفاع
١٦٨	○	الجنرالات والأميرالات
١،٠٩٩	○	الضباط
٤٣٦	○	نواب ضباط
٧،٣٢٣	-	التعليم العالي والجامعات
٧،٢٩٩	-	وزارة الصحة
٦،٩٩٤	-	وزارة العدل
٢،٢٨٦	○	القضاة ومدعي عام
١٠٤	○	أعضاء المحكمة العليا
٣٩	○	أعضاء محكمة الدولة
٢	○	أعضاء المحكمة الدستورية
	○	أعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين
		٣
٤،٣٨٤	-	ديوان رئاسة الوزراء
٢،٤٩١	-	وزارة المالية

استهدف كولن في البداية الوظائف التي تساعد على توزيع وتثبيت رجاله في المراكز الحيوية في الدولة، بحيث كانت المديرية المسؤولة عن التعيينات اول المراكز التي استهدفهم. وفقا لوزير الشؤون الداخلية التركي السابق أفكان آلا، كان ٧٥ من أصل ٨١ مدير امن محافظة مرتبطة لفتح الله كولن.

يعتبر المساعدون من أقرب المسؤولين الى كبار موظفي الدولة في تركيا، كرئيس الجمهورية، رئيس الوزراء وكبار قادة الجيش. كان مساعدي العديد من كبار موظفي الدولة مرتبطين بكولن، على سبيل المثال، أربعة من مساعدي رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان والمساعد السابق لرئيس اركان الجيش التركي من رجال كولن، كما ان مساعد قائد جيش بحر ايجه ورئيس المخابرات في هيئة الأركان العامة جميعهم أعضاء في حركة كولن.

• الجرائم والمؤامرات السياسية لفتح الله كولن

نحو نهاية التسعينيات القرن الماضي، أصبح فتح الله كولن قادراً على احباط أي دعوى قضائية ضده في مؤسسات الدولة التركية، إذ كان كولن في تلك الفترة:

- كسب ثقة جميع القادة السياسيين الاتراك تقريبا، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى انفتاحه خارج تركيا وتأسيسه مؤسسات تعليمية عديدة في العديد من الدول، ونشره الثقافة واللغة التركية في تلك الدول.
- قد استطاع التسلل بأعداد كبيرة من رجاله الى مؤسسات الدولة المهمة، وخاصة جهاز الشرطة والامن.
- جمع قدر كبير من الأموال، وأصبح عنده ميزانية مالية كبيرة

بعد عدة سنوات من وصول أردوغان إلى السلطة، استطاع كولن ان يتوغل بشكل مكثف في معظم مؤسسات الدولة التركية، لا سيما المؤسسات الامنية ومؤسسات وزارة العدالة، وأصبح قادراً على:

- إجراء تغييرات حتى في دستور تركيا
- تنظيم المؤامرات ضد أي سلطات في تركيا

في تركيا، التي تم حظر جميع أنواع الأنشطة الدينية المنظمة ومنعها بشدة، قد يكون الاسباب التي ساعدت كولن في ادامة نشاطاتها الدينية المكثفة المستمرة من عام ١٩٦٥ حتى عام ٢٠٠٢ هي كما يلي:

- سياسة كولن في الحفاظ على سرية نشاطاته رغم ضخامتها والتي سهلت له العقلية الدينية الإسلامية
- الانتشار الواسع للعقلية الدينية في تركيا التي تحمي النشطاء الدينيين ورجال الدين من الحكومة

- النجاح في إخفاء الأهداف والغايات الحقيقية لحركته، ومن خلال تقديم نفسه وحركته على أنهما ليسوا دينيين ولا يعارضان النظام العلماني
- النجاح في خداع السياسيين الأتراك والحكومة التركية والشعب التركي بأن حركته مؤسسة خدمية للمجتمع المدني

١. كولن يتغلب على العقبات ويواصل في التقدم

أ. فضيحة الكيس المخفي

على الرغم من ان وجود كولن في الأجهزة الأمنية للدولة التركية لوحظ بشكل محدود جدا في سبعينيات القرن الماضي، إلا أن مدير الشرطة السابق حنفي اوجي اعترف بانه كان يبقى في بيوت الضوء لفتح الله كولن عندما كان طالبا في اكااديمية الشرطة. بما ان اوجي التحق الى الاكاديمية في عام ١٩٧٣ وتخرج منها في عام ١٩٧٦، فانه يمكن القول بان كولن كان موجودا في الأكاديمية قبل عام ١٩٧٦.

الكشف عن حادثة "الحقيبة المخفية" في اكااديمية الشرطة عام ١٩٩١ يوضح:

- في أي وقت مبكر وإلى أي مدى، اخترق كولن اهم مؤسسات الدولة
- الطرق التي كان كولن يثبت بها رجاله في المناصب الحرجة للدولة
- السهولة التي كان كولن يتخلص بها من العقوبات
- مدى سيطرته على مراكز القوة للدولة التركية في تلك الفترة المبكرة

في سبتمبر ١٩٩١، من خلال عملية أشرف عليها مديرية الأمن العامة مباشرة، أونال إركان، تم الكشف عن وجود كيس صغير مخفي في كيس القرعة الكبير لتوزيع

الطلاب الخريجين من كلية الشرطة. كان الكيس الصغير يحتوي على الوظائف الشاغرة المهمة في مؤسسات أمن الدولة. تم سحب القرعة للتابعين لكونن من الكيس المخفي الصغير وللآخرين من الكيس الكبير.

قام إركان على الفور بإلغاء سحب القرعة، وأمر ببدء التحقيقات. وكننتيجة للتحقيقات، تم فصل ومعاينة العديد من الموظفين في الأكاديمية بينهم مفوضين شرطة وإداريين، وقام إركان بعدة تغييرات في مديريات الأمن في العديد من المحافظات.

في خضم هذه التحقيقات، عندما كان إركان قد وضع جل جهوده على القضية وكان يشرف شخصياً على التحقيقات، تم نقله من مديرية الأمن العام. وبعد ذلك بوقت قصير، أعادت المحكمة الإدارية إلى العمل كبار الموظفين المفصولين من كلية الشرطة المتورطين بفضيحة الكيس المخفي. والجدير بالذكر ان أحمد شيك، يذكر في كتابه "جيش الإمام" ان مجموعة من مديري الأمن في ذلك الوقت وقعوا وثيقة لتسليم أكاديمية الشرطة لحركة كونن.

ب. مراسيم دينية إسلامية في عقر دار العلمانية للجمهورية التركية

لا شك أن المؤسسات الامنية تعتبر من المؤسسات الرئيسية في اية دولة كانت التي تحافظ على نظامها الحاكم. ومن المعروف أيضاً أن الأنظمة الحكومية المدنية (العلمانية) تحظر الأنشطة الدينية التي تقام باسم الحكومة او عن طريق المؤسسات الحكومية.

كانت الجمهورية التركية واحدة من الدول الأكثر تشددًا في السياسات ضد أي نوع من الأنشطة الدينية المنظمة واستغلال الدين سياسيا، حتى بعد عدة سنوات من استلام حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان تقاليد الحكم في تركيا. بالتعاون مع حزب الحركة القومية برئاسة دولت باهجلي قضى اردوغان على معظم ملامح المدنية العلمانية وتقاليد النظام الديمقراطي في تركيا، وأصبح دكتاتوراً في السنوات الأخيرة، مستفيداً بشكل رئيسي من استغلال المشاعر الدينية لملايين الأتراك الفقراء، وخاصة في داخل الأناضول.

مع ذلك وعلى الرغم من جميع تلك العقبات المذكورة أعلاه، استطاع كولن في ادامة نشاطاته الدينية، بل عزز وقوى ووسع حركته وازداد من اختراقه لمؤسسات الدولة، وخاصة تلك المؤسسات الأمنية. استفاد كولن في هذا المجال من الارتباط الروحي الكبير لأغلبية الشعب التركي بالدين. والحادثة التالية توضح صحة استفادة كولن من استغلاله للدين الإسلامي كما يفعل اردوغان.

تم تعيين مدير امن سابق، مراد جليك، في أكاديمية الشرطة ضمن التغييرات التي قام بها رئيس مديرية الأمن العامة، أونال إركان، في النظام الأمني بعد اكتشاف فضيحة الحقيبة الخفية.

يقول جليك أنه خلال إحدى خفاراته الليلية في أكاديمية الشرطة وفي حوالي الساعة الثالثة ليلا، سمع أصوات مراسيم دينية من مسجد الأكاديمية. وبعد دخوله للمسجد، وجد ان ثلاثة من مفوضين الشرطة مع حوالي 20 طالباً من الأكاديمية ينظمون طقوساً دينية إسلامية، مثل تلك التي تنظم في التكايا. وكان

جليك قد فتح تحقيقا في الموضوع لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتورطين في تلك الأنشطة المحظورة داخل الاكاديمية.

بعد أيام قليلة من حادثة المسجد، بدأت وسائل الإعلام المؤيدة لكونن وغيرها من اعلام الجماعات الدينية الأخرى بمهاجمة جليك في عناوينهم الرئيسية متهمة إياه بالشخص المناهض للإسلام، الذي يمنع الطلاب وأعضاء أكاديمية الشرطة من أداء واجباتهم الدينية المقدسة.

استمرت هجمات الصحف على جليك لعدة أيام، متضمنا مثل هذه العناوين "الصلاة يحظر في الأكاديمية" و "المصلين يتعرضون للضرب في أكاديمية الشرطة". بعد فترة قصيرة تم ابعاد جليك من وظيفته في اكاديمية الشرطة.

هكذا نجا كونن مرة أخرى من العقوبات على جريمتين أخيرتين، الكيس المخفي ونشاطات مناهضة للنظام الدولة للمدنية العلمانية في مؤسسة حكومية من قبل موظفي الدولة، دون أية خسائر.

يتضح من كلتا الحالتين المذكورتين اعلاه، ان كونن قد استولى على مناصب عليا كثيرة في مؤسسات الأمن القومي التركي في تلك الفترة المبكرة.

بعد حادثة الكيس المخفي، أشرف مكتب إدارة شؤون الموظفين في مديرية الأمن العامة على عملية سحب القرعة في اكاديمية الشرطة حتى عام ١٩٩٧، عندها عادت جماعة كونن وسيطرت على عملية القرعة مرة أخرى.

٢. كولن يتغلب على الجهاز الامني للدولة التركية

مما لا شك فيه أن تسلل كولن إلى مؤسسات الدولة العليا الحساسة هو الجريمة الأولى والرئيسية التي ارتكبتها.

في ١٨ آذار ١٩٩٩، تم الانتهاء من التقرير الأمني الأكثر تفصيلاً حول حرك كولن، والذي أعده مدير شرطة أنقرة السابق، جودت سارال. وتضمن التقرير ما يلي:

- تفاصيل عن توزيع رجال كولن في مؤسسات الدولة
- شرح مدى سهولة وسرعة تدرج رجال كولن إلى المناصب العليا في مؤسسات الدولة
- الإشارة الى أنه في جميع دوائر أمن الدولة تقريباً، يتم اتخاذ القرارات من قبل رجال كولن.
- واتهم التقرير كولن بارتكاب أكبر جريمة وفقاً للقانون الجنائي التركي، وهي محاولة تغيير نظام الجمهورية التركية

بعد أربعة أيام من انتهاء التقرير وبالتحديد في ٢٢ آذار ١٩٩٩، غادر كولن تركيا إلى الولايات المتحدة وبعد عدة أسابيع وفي أوائل شهر مايس، بدأت حملة إعلامية شرسة في الصحف التركية المركزية، بقيادة جريدة حريات، ضد الذين حضروا التقرير، وبالأخص ضد مدير دائرة أمن انقرا، جودت سارال. استمرت الحملة وبدون توقف توجيه اتهامات مختلفة إليهم. كانت التهمة الرئيسية الموجه لهم هي انهم يستمعون بشكل سري وعبر الهاتف لكبار مسؤولي الدولة، حتى لمكتب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تركيا.

في ٧ تموز ١٩٩٩، تم ابعاد أولئك الذين أعدوا التقرير من وظائفهم ورفع دعاوى قضائية ضدهم. علما بأنه تم تبرئتهم فيما بعد.

وخلال هذه الحملة الصحفية، نسيت السلطات الحكومية والمواطنون التقرير الأمني حول كولن والتي كانت تحتوي على تهديدات خطيرة للمجتمع التركي والدولة التركية. لم يتخذ اية إجراءات ضد كولن. علما بأنه حدث نفس الشيء بعد التقرير الأول الذي حضره السلطات الأمنية ضد كولن في عام ١٩٩٢.

في ٢٢ آب عام ٢٠٠٠، قام المدعي العام لمحكمة امن الدولة في انقرا، نوح مته يوكسل، برفع اول دعوى ضد كولن، وفقا لقانون مكافحة الإرهاب. بينما كان يوكسل لا يزال يعمل على قضية كولن، تم نشر اخبار كاسيت جنسي، وبخطوط عريضة في اول صفحة من جريدة حريات في ٢٢ تشرين الأول من عام ٢٠٠٢.

في عام ٢٠٠٣، أجري حكومة اردوغان تغييرات في قانون مكافحة الإرهاب التركية، مما سهل تبرئة كولن. في آذار عام ٢٠٠٧، قضت المحكمة الجنائية الحادية عشرة بعدم ثبوت انتهاك لقانون مكافحة الإرهاب في قضية كولن، وبرئته. في حزيران عام ٢٠٠٨، تمت الموافقة على تبرئة فتح الله كولن بالأجماع من قبل الجمعية العامة للمحكمة العليا.

٣. جرائم القتل

منذ تسعينيات القرن الماضي، تم ارتكاب الالاف من الجرائم مجهولي الجناة في تركيا، كالاغتيالات والمفقودين، كونها قضايا ذات توجه سياسي تؤثر على السمعة الوطنية والقومية، فان فاعلي تلك الجرائم بقيت مجهولة. حتى أحدثها هي جريمة قتل طاهر أجي.

كحالة استثنائية بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية بعد استلامها تقاليد الحكم بعدة سنوات بالبحث في تلك الجرائم، غير ان الهدف الحقيقي منها كان هو الانتقام من الحكم العلماني في تركيا الذي سبق وصوله الى الحكم، توقف البحث في تلك الجرائم خلال فترة قصيرة من بدأها دون الاعلان عن اية معلومات توصل اليها الدولة.

كانت الأيديولوجيات السياسية المتصارعة في تلك الفترة والرئيسية منها باقية لحد اليوم، هي كما يلي:

- الدولة التركية ذات المبادئ القومية المدنية العلمانية
- حزب العمال الكردستاني (بي كي كي) ذو الفكر الشيوعي القومي الإرهابي ويتواجد بشكل اساسي في جنوب شرق تركيا
- حزب الله ذو الأيديولوجية الدينية المتشددة والذي كان يتواجد بشكل رئيسي في جنوب شرق تركيا، حسب بعض المصادر كانت هناك نوعين من حزب الله، حزب الله الكردي وحزب الله التركي، وكانت تُزعم بان حزب الله التركي له صلات بأجهزة امن الدولة. وتعتبر مصادر أخرى بانه كانت هناك حزب الله واحد فقط وذو اغلبيية كردي ساحقة.

- مجموعات أخرى، كالحركات الدينية الصوفية وجبهة التحرير الشعبية الثورية (د ه ك ب-ج) وجبهة محاربيين الشرق العظمى الإسلامية (ا) ب د آ-ج).

الحقيقة ان كولن انتهج سياسة سرية ناجحة وتمكن من إخفاء نشاطاته الدينية السياسية المنهجية وهدفه الحقيقي، جعلته قادرا على التخلص من الإجراءات الشديدة التي كانت تتخذها الدولة التركية ضد المنظمات والنشاطات الدينية. إضافة الى ذلك، تمكن من خداع السياسيين الاتراك والشعب التركي بانه يدعم النظام العلماني للدولة.

لم يستطيع كولن ابدا من إقامة علاقة جيدة مع أي سياسي او حزب او منظمة دينية خارج حركته، على العكس، ايد الجيش التركي في احداث مهمة، على سبيل المثال، وقف بجانب الجيش التركي عندما وجه الأخير مذكرة شديدة اللهجة في عام ١٩٩٧ ضد حكومة نجم الدين اربكان، الممثل الأكبر للمجتمع السياسي الديني التركي. ضف الى ذلك، انتقد كولن اربكان قائلا "انت فشلت في إدارة الدولة".

اختراق كولن للعديد من مؤسسات الدولة التركية، وتواجده في الجيش، واختراقه وسيطرته على الشرطة والمؤسسات الأمنية منذ تسعينيات القرن الماضي، وهيمنته على هذه المؤسسات بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا في عام ٢٠٠٢، يضع كولن وحركته في قفص الاتهام فيما يتعلق بالأعداد الكبيرة من الجرائم مجهولي الجناة التي وقعت في تركيا منذ تسعينيات القرن

الماضي. هناك حالات بحيث تشير أصابع الاتهام مباشرة الى كولن، وأخرى تتهمه بان يكون له دورا فيها.

يعتبر الدين الإسلامي من احجار الزاوية في الحركة القومية التركية. الذي سهل من التعاون غير المتفق عليه بين الحكومة التركية والقوميين وأنصار كولن للقضاء على أي تهديد ظنوا بانه تهدد للدين والوطن.

العدد الأكبر من تلك الجرائم التي لا يزال مرتكبوها مجهولين، وقعت في تسعينيات القرن الماضي في جنوب شرق تركيا، حيث كانت هناك حالة الطوارئ، ملغيا دور القانون وحرية التعبير والصحافة ومانعا تواجد المنظمات الدولية. وكان الضحايا بشكل أساسي من المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني ومن مقاتلي الحزب، وحزب الله وبدرجة اقل من السياسيين اليساريين وموظفون كيار في الدولة وضباط برتب عالية في الجيش والصحفيين والكتاب. اما بالنسبة للجهات التي اشارت اليها أصابع الاتهام كانت كما يلي: الدولة العميقة وسلطات مكافحة الإرهاب والايديولوجيات المتحاربة فيما بينهم.

علما بان حربا شبه أهلية كانت تدور في تركيا بين المحافظين القوميين (الدين والقومية) من جهة واليساريين (العلمانية والاشتراكية) من جهة أخرى، طوال السبعينيات وكانت ساحة القتال الشوارع. كانت هناك قتلى من الطرفين وبشكل يومي تقريبا وكانت هناك احياء محررة. وهذا يعني بانه إذا كان أحد الطرفين يسيطر على (قد حرر) حي من الاحياء، لا يتمكن أي شخص من الطرف الاخر ان يدخل تلك الحي والا كان يقتل. وضع الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠ النهاية لهذا الحرب شبه الاهلية. يمكن اعتبار حركة كولن احدى نتائج تلك الاقتتال

في سبعينات القرن الماضي، إذ كان كولن من بين المؤسسين لجمعية مناهضة الشيوعية في محافظة ارزجان. يبدو ان الاغتيالات السياسية وعمليات الخطف التي بدأت بعد عام ١٩٩٠، قد حلت محل تلك الحرب الشبه الاهلية بين اليمين واليسار في السبعينيات، بحيث أصبحت الوطنية والقومية تلعب الدور الأساسي في الوضع الجديد.

كما يجب التحقيق في دور كولن في العديد من الاغتيالات والاختفاء التي طالت عدد كبير من كبار ضباط الجيش والسياسيين العلمانيين والأكاديميين والصحفيين الذين كانوا يحذرون المجتمع من نوايا الحركات الدينية الإسلامية في القضاء على الدولة المدنية وتأسيس دولة الشريعة، على سبيل المثال:

- كان أوغور مومجو محامياً وصحفيًا استقصائيًا اغتيل بتفجير سيارته الشخصية بالقرب من منزله في كانون الثاني عام ١٩٩٣. وكان يكتب في الصحف الوطنية الكبرى، مثل ميليت وجمهورية. كانت الأيديولوجيات الدينية المعادية للعلمانية من أهم مواضيع أبحاثه ومقالاته.
- كان جتين إمج صحفياً تركيا معروفاً، وله عمود صحفي، اغتيل أمام منزله في مارس ١٩٩٠. حُكم على متشدد إسلامي بالسجن المؤبد في مارس ١٩٩٦ كقاتل لإمّج.
- كانت بحرية أوج اوك أول أستاذة في اللاهوت في تركيا، وكانت مؤرخة، عالمة سياسية، سياسية يسارية وكاتبة عمود صحفي في الجرائد. كانت أوج اوك من تدريسي كلية اللاهوت بجامعة أنقرة، تجيد اللغتين العربية والفارسية وترجمت القرآن بطريقة حديثة إلى التركية. دافعت في برنامج تلفزيوني عن أن ارتداء الحجاب ليس واجباً في الإسلام، وبعدها بفترة قصيرة تم اغتيالها بقنبلة بريدية في تشرين الاول ١٩٩٠.

- أحمد تانر كيشلاي كان محامياً وسياسياً وكاتباً وأكاديمياً، وكان علمانياً كبيراً ويدافع عن فصل الدين عن الدولة وينتقد بشدة الحركات ذو التوجه الديني السياسي. اغتيل كيشلاي بحقيبة ناسفة في سيارته أمام منزله في تشرين الأول ١٩٩٩.
- أشرف بيتليس كان جنرالاً عسكرياً وقائدًا عامًا لقوات الدرك التركية بين ١٩٩٠ و١٩٩٣، الذي دعم الحل السلمي للمشكلة الكردية في تركيا. قُتل بيتليس في حادث تحطم طائرة مشتبه به في شباط عام ١٩٩٣.
- هناك سبعة ضباط كبار عملوا في فريق الجنرال بيتليس، إما اغتيلوا أو ماتوا في حوادث انتحار مريبة. وكانت السمة المشتركة بينهم هي أنهم كانوا يدافعون عن الحل السلمي للمشكلة الكردية. وهؤلاء الضباط هم على النحو التالي:
- خلوصي صابن، كان فريق في الجيش التركي، أُغتيل بالرمي بالرصاص في كانون الثاني عام ١٩٩١ أمام منزله في أنقرة. كان أحد القادة الذين انتقدوا بشدة سياسة الدولة تجاه الأكراد.
- إسماعيل سيلين، كان جنرالاً واختلف مع الدولة في سياستها ضد حزب العمال الكردستاني. طُلب منه الاستقالة. بعد تقاعده، أُغتيل بالرمي بالرصاص في مايس عام ١٩٩١.
- كمال كاياجان، كان أميرال وسياسي تركي، أُغتيل في تموز عام ١٩٩٢، وكان معروفًا بهويته السياسية الاشتراكية الديمقراطية.
- أحمد جيم أرسفر: كان ضابطًا برتبة رائد في الدرك التركي عثر عليه ميتا في نيسان عام ١٩٩٣. كان مقربا جدا من إشراف بيتليس، استقال من الجيش بعد شهر من وفاة بيتليس. قبل وفاته، انتقد بشدة في الصحافة سياسة الدولة تجاه حزب العمال الكردستاني والمشكلة الكردية. تم العثور

على جثة إرسفر مع جثث أصدقائه، نوال بوز ومراد دمير، في ثلاث مناطق مختلفة على شكل مثلث من أنقرة. الجدير بالذكر أن إرسفر نشر كتابا بعنوان "مائدة في المثلث"

○ بختيار آيدين، كان جنرال تركي وقائد إقليمي في الدرك التركي، اغتاله قناص في تشرين الأول عام ١٩٩٣. كان من الضباط المؤيدين لفكرة أن المشكلة الكردية لن تنتهي بالعنف.

○ كاظم جيللي أوغلو، كان عقيدا في الجيش، عُثر عليه مقتولا برصاصة في رأسه في منزله التابع للجيش في شباط عام ١٩٩٤، وتم تسجيله رسمياً على أنه انتحار، غير ان تقرير الطب العدلي أشتبته بان يكون سبب الوفاة انتحار.

○ رضوان أوزدن، كان عقيداً في الجيش، وكشف عن أن المركبات المستخدمة في تهريب الوقود كانت تُحتفظ في منشأة تابعة لقوات الدرك التركي. في حالة أخرى، كشف عن تهريب المخدرات من قبل حزب العمال الكردستاني وأحد فصائل قوات الدرك. في تشرين الثاني عام ١٩٩٤، نجى من محاولة اغتيال. في آب عام ١٩٩٥، أُعلن أنه توفي في اشتباك مع حزب العمال الكردستاني، غير ان عائلته لم تقبل ذلك مدعيا بان وفات اوزدن مشبوهة.

- ممدوح اونلوتورك كان جنرالاً في الجيش التركي يعمل في مجال مكافحة الإرهاب وفي تحقيقات مكاتب الاستخبارات التركية ضد الشيوعيين، أُغتيل في نيسان عام ١٩٩١. أُتهم اليسار المتطرف في اغتيال الجنرال اونلوتورك.

- عدنان ارسوز كان جنرالاً وخدم في اعلى المناصب في القوات المسلحة التركية، أصبح رئيساً لجهاز الاستخبارات العامة التركية بعد احواله الى

التقاعد من تموز ١٩٧٨ وتشرين الثاني ١٩٧٩. أُغتيل أرسوز في منزله في تشرين الثاني عام ١٩٩١.

- تملّ جين كوز كان عميداً في الجيش التركي تم اغتياله رمياً بالرصاص في مايس ١٩٩١. عُرف بتعامله الشديد مع المشكلة الكردية. تم اتهام اليسار المتطرف في اغتيال جين كوز، بينما وصفت بعض المصادر الأخرى طريقة اغتيال جين كوز بأنها تتجاوز قدرات اليسار المتطرف.
- الصحفيون الذين قُتلوا في عام ١٩٩٢، وكانوا يعملون بشكل أساسي في الصحف الموالية للأكراد:

نامق تارانجي في تشرين الثاني ١٩٩٢، خالد كونكن في شباط ١٩٩٢، جنكيز آلتون في شباط ١٩٩٢ عزت كَزَر مايس ١٩٩٢، مجيد آك كون في تموز ١٩٩٢، أفيز آك دمير في حزيران ١٩٩٢، جتتين آباباي في تموز ١٩٩٢ يحيى أورهان في تموز ١٩٩٢، حسين دنيز في آب ١٩٩٢، موسى عنتر في أيلول ١٩٩٢، خطيب كابجاك في تشرين الثاني ١٩٩٢، كمال كيليج في شباط ١٩٩٣

أما بالنسبة للجرائم التي تم توجيهه أصابع الاتهام لفتح الله كولن، إما مباشرة أو بشكل غير مباشر، كدوره في الجريمة، فهي كما يلي:

أ. اختفاء جوزت صوي صال

اختفى جوزت صوي صال في عام ١٩٩٨، في محافظة باتمان في جنوب شرق تركيا، ولم يُسمع عنه أية معلومات رسمية من الدولة، ولم يتناول الصحف التركية تفاصيل اختفائه إلا قليلاً، الى ان بدأت محاربة رجب طيب اردوغان

لكولن بعد عام ٢٠١١، اذ بدأت الصحف الموالية لأردوغان، تنشر العديد من الاخبار ويتهم كولن وحركته في اختطاف وقتل صوي صال.

- في كتابه بعنوان "أن"، قدم صبري اوزون، الرئيس السابق لدائرة الاستخبارات في مديرية الامن العامة، بعض التفاصيل حول اختفاء صوي صال. يقول أوزون: "ان رجال كولن في الشرطة قتلوا صوي صال، ثم أرادوا تقديم "شهود زور" لاتهام ضباط في الجيش التركي كجناة لتلك الجريمة. وكان الهدف منه تشويه سمعة الضباط الموقوفين في قضية اركنكون والتشهير بهم. فان تقديم شهود زور من قبل الشرطة في سيلوبي لقضية اركنكون في استنبول، يشير الى ان العملية تجري من مركز واحد مشترك" هنا يجب الإشارة الى ثلاثة نقاط:
- ان تنظيم شهود زور من قبل كولن يعتبر خاصية أساسية له ولحركته، اذ استعمله وبشكل مكثف في عدة مؤامرات نظمها ضد الجيش التركي بعد عام ٢٠٠٦، وذهب ضحية لهذه المؤامرات العديد من الجنرالات والضباط برتب عالية في الجيش التركي بينهم من انتحر او مات في السجن او سجن لسنوات عديدة.
 - ان رجب طيب اردوغان قدم الدعم المطلق لفتح الله كولن في تخطيط وتنظيم وتنفيذ جميع تلك المؤامرات ضد الجيش التركي
 - ان صاحب الكتاب "أن"، صبري اوزون، يعمل في إحدى الصحف التابعة لأهم المؤسسات الإعلامية التي يمتلكها رجب طيب أردوغان وهي جريدة "يني شفق".

ب. اغتيال نجيب حبلमित اوغلو

كان حبلميت اوغلو أكاديميا تركيا ومؤرخا جمهوريا أُغتيل امام منزله في انقرة في ١٨ كانون الأول عام ٢٠٠٢. ظهر حبلميت اوغلو في برنامجين في قناة آ تي في التركية في عام ١٩٩٩. كان الأول في ١٩ حزيران في برنامج الميدان السياسي وكان الثاني في ٢٤ حزيران في برنامج اليوم الثاني والثلاثون. فضح حبلميت اوغلو كولن وحركته، ووصفهم بأنهم حركة غير شرعية تمارس أنشطة غير مشروعة، وقدم ادلة قانونية حول كيف انه لا يمكن اعتبار حركة كولن من المنظمات المجتمع المدني. وتحدث حبلميت اوغلو عن مدارس كولن في روسيا، اذ كان قد عمل هناك كموظف في إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، واكد على انه يجب على الدولة ان تحقق في حركة كولن ونشاطاته.

بعد حوالي ثلاثة أشهر من اغتيال حبلميت اوغلو، نشرت زوجته كتاب زوجها عن حركة كولن والذي يسمى بـ "كوسنتبك" ويعني الجاسوس، والذي كان قد لم يكتمل بعد. يقدم الكتاب معلومات حول الجوانب التالية لكولن وحركته مع تقديم المصادر والأدلة من الأوراق الرسمية للدولة:

- كيف يواجه المسؤولون والمتقنون الصعوبات والعرقلة عندما يحققون في اختراق كولن لمؤسسات الدولة
- مدى سيطرة كولن على مؤسسات الدولة، بالأخص على جهاز الأمن والشرطة وفي مؤسسات المخابرات التابعة للقوات المسلحة التركية.
- استراتيجية استخدام الاستخبارات للوصول إلى تحقيق النظام الالهي
- حرب المخابرات بين الجمهوريين واتباع كولن
- أمثلة على بعض العمليات التي قامت بها حركة كولن
- منشورات في وسائل الإعلام التركية حول اتهام كولن

كما ذكر أعلاه، بان استخدام الشهود الزور من اهم مواصفات كولن وحركته، تم تنظم شهود زور في قضية اغتيال حبلमित أوغلو أيضًا، للتخلص من تهمة اغتياله والقاء اللوم على الجيش التركي للتشهير وتشويه سمعة الجيش. في إحدى محاكمات أركنكون، ادعى أحد الشهود أن عثمان كوربوز هو الذي قتل حبلमित أوغلو، وقال ان الذي دفعه الى تلك الجريمة هو ولي كوجوك (جنرال تركي) ومظفر تكين (كان عضوا في قسم الحرب الخاصة للجيش التركي).